مَا يَلزمُ الإفرادَ والتَّذكِيرَ في النَّحوِ جمعاً ودراسةً

إعداد

الدكتور/ السيد على أحمد سليم

مدرس اللغويات في كلية اللغة العربية بأسيوط

والأستاذ المساعد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

بالمملكة العربية السعودية

ما يلزم الإفراد والتذكير في النحو جمعا ودراسة

السيد علي أحمد سليم

قسم اللغويات- كلية اللغة العربية بأسيوط- جامعة الأزهر- جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني: Alsayed87@azhar.edu.eg

الملخص:

يتناولُ هذا البحثُ الأسماءَ ، والأساليبَ ، ومسائل أخرى متفرقة تلزمُ الإفرادَ والتذكيرَ في النّحو ، حيث اهتمّ البحثُ بجمعها من موضوعات النحو المتعددة والمتشعبة ، ثُمّ تصنيفها في ثلاثة مباحث : أولها : في الأسماء التي تلزمُ الإفرادَ والتذكيرَ ، والثاني : في الأساليب التي تلزمُ الإفرادَ والتذكيرَ ، والثالث : في مسائلَ أخرى متفرقةٍ من أبوابِ النحو تلزمُ الإفرادَ والتذكيرَ ، ثُمّ وضع عُنوانٍ مناسبٍ لكُلّ مسألةٍ من المسائلِ المجموعة ، ثُمَ دراستِها من كتب النحو ، والتعقيب عليها بما يقرر فكرة البحث وهي التزام هذه الأسماء، أو الأساليب ، أو المسائل الأخرى الإفرادَ والتذكيرَ ، ، ثمّ رتبتُ المسائلَ في المباحثِ الثلاثةِ حسبَ ترتيبِ ألفيةِ ابن مالكٍ ، وكان من أهم نتائج البحث أنّ بعض الأسماء تلزم الإفراد والتذكير ولا يفارقها ذلك ، وأنّ بعض الاستعمالات تلزم الإفراد والتذكير ، وأنّ المصدر المنعوت به يكون لزومه الإفراد والتذكير أقوى وأبلغ مما ورد في اللغة من مطابقته للمنعوت ، وأنّ لفظ " وَحدَ " يلزمُ الإفرادَ والتذكيرَ في الأعم الأغلب ، وقد سمعت تثنيته شُذُوذًا ، وأنّ الأفصح في لغة العرب التزام " أيّ " ، و "ذُو" الإفرادَ والتذكيرَ ، وأنّ لزومَ إفرادِ ضمير الغائب المجرور بـ " رُبّ " وتذكيره عندَ تثنية التمييز ، وجمعِهِ أشهرُ من المطابقة ، وأنّ الرأيَ الراجحَ في عِلّةِ التزامِ " ذا " من " حَبّذَا " الإفرادَ والتذكيرَ هو إجراؤُه مُجرَى المثلِ ؛ لخلوه من الاعتراض عليه ، وأنّ " هَلُمّ " من الألفاظ التي تلزمُ الإفرادَ والتذكيرَ على لغة أهل الحجاز وبها ورد القرآن الكريم.

الكلمات المفتاحية: الإفراد، التذكير، النحو، جمعا، اللزومية

What is required for individualization and reminders in grammar is to collect and study

Alsayid Ali Ahmed Salim

Department of Linguistics - Faculty of Arabic Language in Assiut - Al-Azhar University - Arab Republic of Egypt

Email: Alsayed87@azhar.edu.eg

Summary:

This research deals with nouns, styles, and other separate issues that require singular and remembrance in grammar. And the third: in other separate issues from the chapters of grammar that require singling and remembering, then setting a suitable title for each of the group issues, then studying it from the grammar books, and commenting on it with what determines the idea of research, which is the commitment to these names, Or methods, or other issues singular and remembrance, then I arranged the issues in the three topics according to the order of Ibn Malik's Alfiyyah, and one of the most important results of the research was that some nouns are individuated by singling and remembrance and that does not separate them, and that some uses oblige singular and remembrance, and that the infinitive is necessary The singular and the remembrance is stronger and more informative than what is stated in the language in terms of its conformity with the accusative, and that the word "one" is necessary for the singular and the remembrance in most general cases, and I have heard its duality anomaly, and that the most eloquent in the language of the Arabs is the commitment of "any" and "dhu" to the singular and the remembrance, and that it is necessary to singular a pronoun Absentee suffixed with

"Lord" and reminding him when distinguishing discernment, and his plural is months of conformity, and that the most correct opinion is in the reason for the commitment of "the" of It is preferable that "the singular and the remembrance" is to make it the same as the proverb, because it is free of objection to it, and that "come" is one of the expressions that obliges the individual and the remembrance in the language of the people of Hijaz and in which the Noble Qur'an was mentioned.

Keywords: singularity, remembrance, grammar, plural, imperative

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين ، والصلاةُ والسلامُ على خيرِ خلقِهِ، ورسولِهِ المصطفى الأمينِ ، خيرِ مَنْ نَطَقَ بالضّادِ ، وأفضلِ مَنْ أفصح فأَجَادَ ، اللّهمَ صلِّ وسلِّمْ وباركْ عليه ، وعلى آلِهِ وصحبِهِ صلاةً وسلامًا دائمَينِ متلازمَينِ إلى يوم الدين ..

أمّا بعدُ ..

فهذا بحثٌ نحويٌّ بعنوان : (مَا يَلزَمُ الإفرَادَ والتذكيرَ فِي النّحوِ جمعًا ودراسةً) وتتمثلُ قيمةُ هذا الموضوعِ العلميةُ فيما يلي :

١ ــ لزومُ بعضِ الأسماءِ الإفرادَ والتذكيرَ في جميعِ استعمالاتِها .

٢ ــ لزومُ بعضِ الأساليبِ الإفرادَ والتذكيرَ.

٣ ــ أَنّ هناك بعضَ المسائلِ النحويةِ الأخرى تلزمُ الإفرادَ والتذكيرَ .

والّذِي دَعَاني إلى الكتابةِ في هذا الموضوعِ عدمُ سبقي إلى الكتابةِ فيه فيما علمته من مراجعةٍ لقوائمِ الموضوعاتِ فيما أُتيحَ لِيَ من دَوريّاتِ المجلّاتِ العلميةِ المتخصصةِ ، أو فيما طالعتُهُ من موضوعاتٍ على الشبكة العنكبوتية على الإنترنت .

وقد جاء البحثُ في : مقدمةٍ ، وتمهيدٍ ، وثلاثةِ مباحث ، وخاتمةٍ .

أمّا المقدمةُ : فقد ذكرتُ فيها قيمةَ الموضوعِ العمليةَ ، وسببَ اختياري الكتابةَ فيه ، وخُطّةَ السّيرِ فيه .

وأمَّا التمهيدُ : فعُنوانُه : (المفردُ والمذكّرُ) وتناولتُ فيه أنواعَ المفردِ ، والمذكّرَ ، والمؤنثَ .

وأمَّا المبحثُ الأوَّلُ : فعُنوانُه : (الأسماء التي تلزمُ الإفرادَ والتذكيرَ) وفيه ستٌّ مسائلَ .

وأما المبحث الثاني : فعُنوانُه : (الأساليبُ التي تلزمُ الإفرادَ والتذكيرَ) ، وفيه أربعُ مسائلَ .

وأما المبحث الثالث : فعُنوانُه : (مسائلُ نحويةٌ متفرقةٌ تلزمُ الإفرادَ والتذكيرَ) ، وفيه ستٌّ مسائلَ .

وقد قمتُ أولًا بجمعِ شَتَاتِ مسائلِ البحثِ من موضوعاتِ النحو المتشعبةِ ، ثُمَّ نظمِها في المباحثِ الثلاثةِ التي أشرتُ إليها سابقًا ، وكانَ منهجي في تناولِ هذه المسائلِ وضعَ عُنوانٍ مناسبٍ للمسألةِ ، ثم دراستَها من كتبِ النّحوِ المتخصصةِ ، ثم التعقيبَ عليها بما يوضحُ الهدفَ من دراستِها وهو التزامُها الإفرادَ والتذكيرَ ، والبعدَ عَمَّا يخصُّ المسألةَ من تفريعاتٍ أخرى بعيدةٍ عن فكرةِ البحثِ ، وقد رتّبتُ المسائلَ في المباحثِ الثلاثةِ حسبَ ترتيبِ ألفيةِ ابنِ مالكٍ .

وأمَّا الخاتمةُ : فقد ذكرتُ فيها أهمَ ما توصلتُ إليهِ من نتائجَ خلالَ البحثِ والدراسةِ .

ثم ذَيَّلتُ البحثَ بثَبتٍ بالمصادرِ والمراجعِ التي استقيتُ منها مادةَ البحثِ .

هذا ويعلمُ اللهُ أَنّنِي لم أَدّخرْ فيه جَهدًا لإخراجِهِ في هذه الصــورةِ، فإنْ أكن قد وُفِّقتُ فللهِ الفضلُ والمِنّةُ ، وإنْ كانت الأخرى فحسبي أنّنِي بشرٌ أُصيبُ وأُخطِئُ .

﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾[1]

(١) سورة هود من الآية (٨٨) .

تمهيد

المفردُ ، والمذكَّرُ

أولاً : **المفردُ وفُرُوعُهُ** :

المفردُ عند النحاةِ له أنواعٌ كثيرةٌ أشهرُها ما يأتي :

الأول : **المفرد الذي له فرعان** : **المثنى** ، **والجمع** :

وهذا النوع هو المراد في موضوع هذا البحث ، وهو الذي يتبادر إلى ذهنِ غيرِ المتخصصِينَ في علمِ النّحوِ عندما يذكرُ اسمُ "المفرد" ، وله فرعان : أحدُهُما : المثنى ، والآخرُ : الجمعُ ، والجمعُ ثلاثةُ أنواعٍ : جمعُ التكسير ، وجمعُ المذكر السالم ، وجمعُ المؤنث السالم، مثل: محمد ، مجتهد ، محمدان ، مجتهدان ، رجال ، كتب ، محمدون ، مجتهدون ، فاطمات ، مسلمات .

الثاني : **المفرد الذي له فرعان** : **الجملةُ** ، **وشبهُ الجملة** :

والمراد بهذا النوع ما ليس جملة ، ولا شبه جملة ، ويقع في ثلاثة أبواب في النحو وهي : الخبر ، والحال ، والنعت[1] .

---

(١) راجع في ذلك : شرح ابن عقيل ١ ، ٢٠٢ ، ٢٧٨/٢ ، ١٩٦/٣ ، والتصريح ١٩٩/١ ، ١ ، ٦٠٨ ، ١١٤/٢ ، وشرح الأشموني ١٨٣/١ ، ٢٩/٢، ٤٣/٢، ٣٢٠/٢ .

فالخبرُ ثلاثةُ أنواعٍ : مفردٌ : وهو ما ليس جملةً ، ولا شبهَ جملةٍ، مثل: الطالبُ مجتهدٌ ، الطالبانِ مجتهدانِ ، الطلابُ مجتهدون ، وجملةٌ اسميةٌ ، مثل : زيدٌ أبوه قائمٌ ، أو فعليةٌ ، مثل : الطالبُ يدرسُ ، وشبهُ جملةٍ: ظرفٌ مثل ﴿ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُم ﴾[1] ، أو جارٌّ ومجرورٌ مثل : السلامُ عليكم.

والحالُ ثلاثةُ أنواعٍ : حالٌ مفردةٌ ، وحالٌ جملةٌ : اسميةٌ ، أو فعليةٌ، وحالٌ شبهُ جملةٍ : ظرفٌ ، أو جارٌّ ومجرورٌ ، مثل : جاء خالدٌ ضاحكًا، وجاء الخالدانِ ضاحكَينِ ، وجاء الخالدونَ ضاحكِينَ ، وجاء خالدٌ وجهُهُ ضاحكٌ وجاء خالدٌ يضحكُ ، ورأيت خالدًا بينَ زملائِهِ ، وجاء خالدٌ في سيارته .

والنعتُ أيضًا ثلاثةُ أنواعٍ : مفردٌ ، وجملةٌ اسميةٌ ، أو فعليةٌ، وشبهُ جملةٍ : ظرفٌ ، أو جارٌّ ومجرورٌ ، مثل : أثنيتُ على طالبٍ مجتهدٍ ، وأثنيتُ على طالبَينِ مجتهدَينِ ، وأثنيتُ على طلابٍ مجتهدِينَ ، وسكنتُ في منزلٍ حجراتُهُ واسعةٌ ، وقوله تعالى : ﴿ وَجَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ﴾[2]. ورأيت رجلًا أمامَ البيتِ ، وقابلتُ رجلًا من الشام .

الثالث : **المفرد الذي له فرعان** : **المضافُ** ، **والشبيهُ بالمضاف** :

والمراد بهذا النوع من المفرد ما ليس مضافاً ولا شبيهًا بالمضاف،

---

(١) سورة الأنفال ، من الآية ٤٢ .

(٢) سورة آل عمران من الآية ١٣٦ .

ويقعُ في بابينِ من أبوابِ النحوِ : أحدهما : باب لا النافية للجنس، والآخر : باب النداء[1] .

فاسم " لا " النافية للجنس يكون مفردًا ، أي : غيرَ مضافٍ أو شبيهٍ بالمضاف ، وحكمُهُ حينئذٍ أنْ يُبنَي على ما يُنصبُ به ، فيكون مبنيًّا على الفتح في مثل : لا رجلَ في الدارِ ، ولا رجالَ في الدارِ ، ويكون مبنيًّا على الياءِ في مثل : لا طالبَينِ مهملانِ ، ولا مهملِينَ متفوقونَ ، ويكون مبنيًّا على الكسر أو الفتح في مثل : لا طالباتِ مهملاتٌ ، ويكون مضافًا ، وفي هذه الحالة يكون معربًا منصوبًا مثل : لا طالبَ علمٍ مهملٌ، ولا طلابَ علمٍ مهملونَ ، ولا طالبَي علمٍ مهملانِ ، ولا طالبِي علمٍ مهملونَ ، ولا طالباتِ علمٍ مهملاتٌ .

ويكون شبيهًا بالمضافِ وهو ما تعلّقَ به شئٌ من تمامِ معناه، ويكون حكمُهُ حينئذٍ مثل سابقه معربًا منصوبًا ، مثل : لا قبيحًا فعلُهُ محمودٌ.

والمنادى يكون مفردًا : أي : غيرَ مضافٍ ، أو شبيهٍ بالمضاف ويشملُ: العلمَ المفردَ ، والنكرةَ المقصودةَ ، والنكرةَ غيرَ المقصودةِ ، وحكمُهُ حينئذٍ أنْ يُبنَى على يُرفعُ به في الأول ، والثاني ، ويكونُ معربًا منصوبًا في الثالث ، فيكون مبنيًّا على الضم في نحو : يا خالدُ ، لا تهملْ

---

(١) راجع في ذلك : شرح ابن عقيل ٨/٢ ، ٢٥٨/٣ ، والتصريح ٣٤١/١ ، ٢١١/٢، شرح الأشموني ٣٣٢/١ ، ٢١/٣ .

دروسك، ويا رجلُ ، اتق الله إذا كنت تقصد رجلًا معينًا ، ويكون مبنيًّا على الألف في نحو : يا خالدانِ ، لا تهملا دروسكما ، ويكون مبنيًّا على الواو في نحو : يا مسلمون ، تمسكوا بدينكم ، ويكون معربًا منصوبًا في نحو: يا غافلًا والموتُ يطلبه ، ويكون مضافًا وحينئذ يكون معربًا منصوبًا ، نحو: يا عبد الله ، يا أخا الإسلام ، ويكون شبيهًا بالمضاف ، ويكون أيضًا معربًا منصوبًا نحو : يا طالعًا جبلًا .

ثانياً : المذكر والمؤنث :

١ ـ المذكّرُ :

المذكرُ أصلٌ والمؤنثُ فرعٌ له ، ولذلك لا يحتاج المذكرُ إلى علامةٍ تميزُهُ ، وفي ذلك يقول سيبويه : "وإنما كان المؤنث بهذه المنزلة ولم يكن كالمذكر ، لأنّ الأشياءَ كلّها أصلُها التذكيرُ ثم تختصُ بعدُ ، فكُلُّ مؤنثٍ شئٌ، والشئُ يُذكّرُ ، والتذكيرُ أَوّلُ وهو أشدُّ تمكنًا"(١) .

٢ ـ المؤنث :

والمؤنث نوعان : حقيقيٌّ ، وهو ما دلّ على ذاتِ حِرٍ، كفاطمة ، وهند، ومجازيٌّ ، وهو ما ليس كذلك : كأُذُن ، وشمس(٢) .

ويُستدَلُّ على تأنيثِ هذا النوعِ الثاني بعود الضميرِ عليه مؤنثًا ، نحو: الشمسُ رأيتُها ، أو الإشارةِ إليهِ بالمؤنثِ ، نحو : هذه الشمسُ ، أو

---

(١) الكتاب ٢٤١/٣ ، وانظر التصريح ٣٨٧/٢ .

(٢) انظر شذا العرف ٧٣/١ .

لحاق علامةِ التأنيثِ بفعلِهِ ، نحو : الشمسُ طلعت ، أو ظهورِ التاءِ في مُصغّرِهِ ، نحو: أُذَيْنَة ، أو حذفِها من اسمِ عددِهِ ، نحو : ثلاثُ آبار[1] .

وينقسمُ المؤنثُ إلى لفظيٍّ : وهو ما وُضِعَ لمذكرٍ وفيه علامةٌ من علاماتِ التأنيثِ ، نحو : طلحة ، وزكرياء ، والكُفُرَّى ، وإلى معنويٍّ: وهو ما كان علمًا لمؤنثٍ ، وليس فيه علامةٌ من علاماتِ التأنيثِ ، نحو: مريم ، وهند ، وزينب ، وإلى لفظيٍّ ومعنويٍّ : وهو ما كان علمًا لمؤنثٍ وفيه علامةٌ من علاماتِ التأنيثِ ، نحو : فاطمة ، وسلمى[2] .

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم ٥٣٤/١ ، وشرح ابن عقيل ٩١/٤ ، والتصريح ٤٨٧/٢، وهمع الهوامع ٣٢٩/٣ .

(٢) انظر: شذا العرف ٧٣/١ .

المبحث الأول

الأسماءُ الَّتي تلزمُ الإفرادَ والتذكيرَ

١- "مَنْ" الموصولةُ تلزمُ الإفرادَ والتذكيرَ

تأتي " مَنْ " اسمًا موصولًا ، وتلزمُ حينئذٍ الإفرادَ والتذكيرَ ، فتقول : "جاءني مَنْ قام أبوه " ، و " جاءني مَنْ قام أبوها" و "جاءني مَنْ قام أبوهما"، و"جاءني مَنْ قام أبوهم" و" جاءني مَنْ قام أبوهن" [١] .

قال الأشموني : " وتكونُ بلفظٍ واحدٍ للمذكرِ والمؤنثِ مفردًا كان أو مثنىً أو مجموعًا "[٢] .

وتكون كذلك إذا كانت شرطيةً أو استفهاميةً ، فتقول : مَنْ يقمْ أقمْ معه ، ومَنْ يقوما أقمْ معهما ، ومَنْ يقوموا أقمْ معهم ، ومَنْ يقمن أقمْ معهنّ ، وتقول أيضًا : مَنْ قام ؟ ومَنْ قاما ؟ ومَنْ قاموا ؟ ومَنْ قمن ؟

ويجوز فيما يعود عليها من صلةٍ إذا كانت موصولةً ، أو فعلَ شرط إذا كانت شرطيةً ، أو مستفهم عنه إذا كانت استفهامًا مراعاةُ اللفظ وهو الغالب والكثير في كلام العرب ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَ اللّهِ كَمَنْ بَاءَ بِسَخَطٍ مِنَ اللّهِ ﴾[٣] ، ويجوزُ مراعاةُ المعنى وهو قليلٌ نحو قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ مِنْ يَسْتَمِعُوْنَ إِلَيْكَ ﴾[٤] ، وتكون مراعاة المعنى مختارةً إذا سبقه ما يعضده ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلّهِ

---

(١) انظر شرح شذور الذهب للجوجري ٣٠٩/١ .

(٢) شرح الأشموني ١٣٤/١ ، وهمع الهوامع ٢٧٢/١ ، وشرح الآجرومية لسليمان التكريتي ص١٦٧ ، ومعاني النحو للسامرائي ١٢٣/١.

(٣) سورة آل عمران من الآية ١٦٢ .

(٤) سورة يونس من الآية٤٢ .

وَرَسُوْلِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا ﴾[1] فسبق قوله " مِنْكُنَّ " مقوٍ لقوله : " تَعملْ " ، وتجبُ مراعاةُ المعنى إذا أدت مراعاةُ اللفظِ إلى الوقوعِ في اللبس ، نحو قولك : " أعطِ مَنْ سأَلَتْك لا مَنْ سألك " ، و " وأعرضْ عَمَّنْ مررتَ بها لا عَمَّنْ مررتَ بِهِ " ، وكذلك تجبُ مراعاةُ المعنى إذا كان في مراعاةِ اللفظِ قبحٌ ، نحو قولك : " مَنْ هي حمراءُ أَمَتُكَ " ؛ إذ لو رُوعِيَ اللفظُ فقيلَ : " مَنْ هو أحمرُ أَمَتُكَ " لكان في غايةِ القبحِ [2] .

تعقيب :

مما سبق يظهر أَنَّ " مَنْ " إذا كانت موصولة ، أو شرطيةً ، أو استفهامية تلزمُ الإفرادَ والتذكيرَ ، أَمَّا ما يعودُ عليها من صلةٍ ، أو فعلِ شرطٍ ، أو مُستَفهَمٍ عنه فيجوز فيه مراعاة اللفظ وهو الغالبُ والكثيرُ في كلام العرب ، ويجوز فيه مراعاة المعنى وهو قليلٌ ، ويكون المختارُ مراعاةَ المعنى إذا سبقَهُ ما يُعَضِّدُهُ ، وتجبُ مراعاةُ المعنى إذا كانت مراعاةُ اللفظِ توقعُ في اللبسِ ، أوكان فيها قبحٌ .

٢-" مَا " الموصولةُ تلزمُ الإفرادَ والتذكيرَ

تأتي " ما " اسمًا موصولًا ، وتلزمُ حينئذٍ الإفرادَ والتذكيرَ فتقولُ : "الطالبُ فَهِمَ ما شرحه الأستاذُ" ، و"الطالبةُ فَهِمَتْ ما شرحه الأستاذُ" ، و

---

(١) سورة الأحزاب من الآية ٣١ .

(٢) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٠٩/١ ، البديع في علم العربية ٢٢٠/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤١٥/٢ ، والتذييل والتكميل ١٠٧/٣ ، وشرح الآجرومية لسليمان التكريتي ص١٣٤

"الطالبان فَهِمَا ما شرحه الأستاذُ"، و "الطالبتان فَهِمَتَا ما شرحه" ، و"الطلابُ فَهِمُوا ما شرحه الأستاذُ"، و "الطالباتُ فَهِمْنَ ما شرحه الأستاذُ" .

وتأتي شرطيةً ، وتلزمُ أيضًا الإفرادَ والتذكيرَ ، فتقول : "مـــا تفعـــلْ أفعلْ" و "ما تفعلا أفعلْ"، و "ما تفعلوا أفعلْ" ، و "ما تفعلي أفعـــلْ" ، و "مـــا تفعلنَ أفعلْ " .

وتأتي استفهاميةً ، وتلزمُ أيضًا الإفرادَ والتذكيرَ ، فتقول : ما هذا ؟ وما هذه ؟ وما هذان ؟ وما هاتان ؟ وما هؤلاء ؟

قال الأشموني : " وتكونُ بلفظٍ واحدٍ كـــ "مَنْ "(١) .

والكلام فيما يعودُ عليها من ضميرٍ ، أو فعل شرطٍ ، أو مُستَفهَمٍ عنه مثل ما سبق في الكلام فيما يعودُ على " مَنْ "(٢).

تعقيب :

مما سبق يظهر أَنَّ " مَا " إذا كانت موصولة ، أو شرطيةً ، أو استفهامية تلزمُ الإفرادَ والتذكيرَ ، أَمَّا ما يعودُ عليها من صلةٍ، أو فعل شرطٍ، أو مُستَفهَمٍ عنه فيجوز فيه مراعاةُ اللفظِ وهو الغالبُ والكثيرُ في كلام العرب ، ويجوز فيه مراعاة المعنى وهو قليل ، ويكون المختارُ مراعاةَ المعنى إذا سبقَهُ ما يُعَضِّدُهُ ، وتجبُ مراعاةُ المعنى إذا كانت مراعاةُ اللفظِ توقعُ في اللبسٍ ، أوكان فيها قبحٌ .

---

(١) شرح الأشموني ١٣٥/١ ، وانظر همع الهوامـــع ٢٧٢/١ ، وشـــرح الآجروميـــة للشيخ سليمان التكريتي ص١٦٧ ، ومعاني النحو للسامرائي ١٢٣/١ .

(٢) انظر ص ١٣ .

٣-" أيّ " الموصولةُ بين التزامِ الإفرادِ والتذكيرِ والمطابقةِ

تلزم " أيّ " الموصولةُ الإفرادَ والتذكيرَ ، فتقول : أكرمْ أيّهم فعلَ هذا، وأيّهم فعلتْ هذا ، وأيّهم فعَلَا هذا ، وأيّهم فعلُوا هذا ، وأيّهم فعلْنَ هذا"[١] .

وقيل تلحقها التاء إذا أُريدَ بها " التي " فيقال : " عليكَ مِنْ النِّساءِ بأيّهنّ يرضيك ، وبأيّتِهنّ تُرضيك ، قال الشاعر :

أَمّا النِّسَاءُ فَأَهوَى أَيِّهُنِّ أَرَى ... لِلحُبِّ أَهلًا فَلَا أَنفَكُّ مَشْغُوفا[٢]

بتأنيث "أيّ" ، وقال الآخر :

إِذَا اشْتَبَهَ الرُّشْدُ بِالحَادِثَا ... تِ فَارض بِأَيّتِهَا قَدْ قُدِرْ[٣]

بتأنيث " أيّ " ولَحَاق التّاءِ[١] .

---

(١) انظر شرح ابن الناظم على الألفية ٦٤/١ ، وإرشاد السالك ١٥١/١، وشرح المكُودِي على الألفية ٣٨/١ ، وشرح الأشموني ١٥٢/١ .

(٢) البيت من البسيط ، ولم أهتدِ لقائله ، وهو من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ٢٠٠/١ ، والتذييل والتكميل ٥٥/٣ ، وتمهيد القواعد ٦٨٤/٢ .
والشاهد فيه استعمال " أيّ " مرادًا بها " التي " ولم تلحقها تاء التانيث .

(٣) البيت من المتقارب ، ولم أهتدِ لقائله ، وهو من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ٢٠٠/١ ، والتذييل والتكميل ٥٨/٣ ، وتمهيد القواعد ٦٨٤/٢ ، وهمع الهوامع ٣٣١/١ ، والدرر اللوامع ٢٧٢/١ .
والشاهد فيه تأنيث "أيّ" إذا أريد بها المؤنث .

وقيل : إنّ بعضَ العربِ يُثَنّي " أَيًّا " ويَجمَعُهَا مُذَكرًا ومُؤَنثًا ، فيقول: أَيّاهُم ، وأَيُّوهُم ، وأَيّتَاهُنّ ، وأَيّتَهُنّ[٢] .

وقيل : هذه لغةُ مَنْ يُلحِقُ بها التاءَ في حالِ التأنيثِ[٣]

وتنسحب هذه الأحكام السابقة على "أَيّ" الشرطية ، والاستفهامية ، فتقول في الشرطية : أيِّ رجلٍ تقابلْ أقابلْ ، وأيِّ رجلين تقابلْ أقابلْ ، وأيِّ رجالٍ تقابلْ أقابلْ ، وأيِّ امرأةٍ تقابلْ أقابلْ ، وأيِّ امرأتين تقابلْ أقابلْ ، وأيِّ نسوةٍ تقابلْ أقابلْ .

وتقول في الاستفهامية: أيُّ رجلٍ قام ؟ وأيُّ رجلين قاما ؟ وأيُّ رجالٍ قاموا ؟ و أيُّ امرأةٍ قامت ، وأيُّ امرأتين قامتا ؟ وأيُّ نسوةٍ قُمْنَ ؟

والكلام فيما يعودُ عليها من ضميرٍ ، أو فعل شرطٍ ، أو مُستَفهَمٍ عنه مثل ما سبق في الكلام فيما يعودُ على " مَنْ "[٤].

تعقيب :

مما سبق أستطيع القول : إنّ الأفصح في لغة العرب هو التزام

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٠/١ ، وشرح ابن الناظم ٦٤/١ ، وتمهيد القواعد ٦٨٤/٢ .

(٢) انظر : البديع في علم العربية ٢٤١/٢ ، وتمهيد القواعد ٦٨٤/٢ .

(٣) انظر : تمهيد القواعد ٦٨٤/٢ ، وشرح الأشموني ١٥٢/١ .

(٤) انظر ص ١٣ .

"أَيّ" الإفراد والتذكير ، أَمَّا ما يعودُ عليها من صلةٍ، أو فعل شرطٍ ، أو مُستَفهَمٍ عنه فيجوز فيه مراعاة اللفظ وهو الغالبُ والكثيرُ في كلام العرب ، ويجوز فيه مراعاة المعنى وهو قليل ، ويكون المختارُ مراعاةَ المعنى إذا سبقَهُ ما يُعَضِّدُهُ ، وتجبُ مراعاةُ المعنى إذا كانت مراعاةُ اللفظِ توقعُ في اللبسِ ، أوكان فيها قبحٌ .

٤-" أل " الموصولةُ تلزمُ الإفرادَ والتذكيرَ

تأتي " أَلْ " اسمًا موصولًا ، وتلزمُ حينئذٍ الإفرادَ والتذكيرَ فتقــول: "فاز المؤمنُ" ، و " فازت المؤمنةُ " و"فاز المؤمنانِ " ، و"فازت المؤمنتانِ"، و"فاز المؤمنونَ " ، و"فازت المؤمناتُ " .

قال الجوجريُّ : " لما فرغ من النوع الأول أخذ يذكر النوع الثاني، وهو المشترك ، وهو ما وضع لمعان متعددة ، وهي هذه الألفاظ الستة التي ذكرها فإنّ كُلّ لفظٍ منها وُضِعَ للمفرد المذكر ، والمفرد المؤنث ، ولتثنية كُلٍّ منهما وجمعه "(١) .

وقال شارح الآجرومية : "والمشترك ستةُ ألفاظٍ " من ، وما ، وأي، وأل ، وذو ، وذا " فهذه الستة تطلق على المفرد ،والمثنـــى ، والمجمــوع المذكر من ذلك ، والمؤنث "(٢) .

والكلام فيما يعودُ عليها مثل ما سبق في الكلام فيما يعودُ على " مَنْ"(٣).

تعقيب :

مما سبق أستطيع القول : إنّ "أَل" من الأدوات التي تلزمُ الإفرادَ والتذكيرَ ، أَمَّا ما يعودُ عليها فيجوز فيه مراعاة اللفظ وهو الغالبُ والكثيرُ في كلام العرب ، ويجوز فيه مراعاة المعنى وهو قليل ، ويكون المختارُ مراعاةَ المعنى إذا سبقَهُ ما يُعَضِّدُهُ ، وتجبُ مراعاةُ المعنى إذا كانت مراعاةُ اللفظِ توقعُ في اللبسٍ ، أوكان فيها قبحٌ .

---

(١) شرح شذور الذهب للجوجري ٣٠٩/١ .

(٢) شرح الآجرومية للشيخ سليمان التركويتي ص١٦٧ .

(٣) انظر ص ١٣ .

٥-" ذُو " الموصولةُ بينَ التزامِ الإفرادِ والتذكيرِ والمطابقةِ

تستعمل " ذو " في لغة طَيِّئٍ اسمًا موصولًا بمعنى "الذي" ، و"التي" ، وأشهرُ لغاتِهِم فيها التزامُ الإفرادِ والتذكيرِ ، فتقول : جاءني ذو قَامَ ، و"ذو قامتْ" ، و " ذو قَامَا " ، و " ذو قَامَتا" ، و " ذو قامُوا" ، و " ذو قُمْنَ"، ومن مجيئها بمعنى "الّذِي" قولُ الشاعرِ :

ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلُنِي يَرمِي وَرَائِي بِامسَهمٍ وامسلَمَه[١]

أي : " والّذِي يواصلُنِي "

ومن مجيئها بمعنى "الّتِي" قولُ الشاعر:

فَإِنّ المَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي وَبِئرِي ذُو حَفَرتُ وذُو طَوَيتُ[٢]

---

(١) البيت من المنسرح ، وهو منسوب إلى بجير بن غنمة في المقاصد النحوية ٤٢٩/١ ، وشرح شواهد المغني ١٥٩/١ ، وشرح شواهد الشافية ص٤٥١ ، ٤٥٢ ، والدرر اللوامع ٤٤٦/١ ، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٢٧٣/١ ، والجنى الداني ١٤٠/١ ، وتخليص الشواهد ص١٤٣ ، وشرح قطر الندى وبل الصدى ١١٤/١ ، والتصريح ١٨٠/١ ، وشرح الأشموني ١٤١/١ .
والشاهد فيه قوله : "ذو" حيث جاءت اسمًا موصولًا بمعنى "الّتي" .

(٢) البيت من الوافر ، وهو منسوب إلى سِنان بن الفحل الطائي في الإنصاف ٣١٨/١ ، والمقاصد النحوية ٤٠٢/١ ، والتصريح ١٦١/١ ، وبلا نسبة في شرح المفصل = = لابن يعيش ٣٨٤/٢ ، ٥٠٧/٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٩٩/١ ، وشرح ابن الناظم ٦٠/١ ، والتذييل والتكميل ٥٣/٣ ، وشرح الأشموني ١٤٣/١ والشاهد في قوله : "ذو" حيث جاءت اسمًا موصولًا بمعنى "الّتِي" .

أي: التي حفرتُ والتي طويتُ "[١] .

وهناك جماعةٌ مِنْ طيئ يثنونها ، ويجمعونها ، ويؤنثونها، فيقولون: " جاءني ذو قامَ" ، و " جاءتني ذاتُ قامتْ" و "جاءني ذَوَا قاما"، و"جاءتني ذَوَاتا قامتا " ، و"جاءني ذَوُوا قامُوا" ، و"جاءني ذَوَاتُ قُمْنَ"، وقد حكى الفراء : " بالفضل ذو فضلكم الله به ، والكرامة ذات فضلكم الله به " ، أي: بالفضل الذي فضلكم الله به ، والكرامة التي فضلكم الله بها " ، فأنث "ذو" مع المؤنمث ، وقال الشاعر :

جَمَعتُهَا مِنْ أَينُقٍ مُوَارِقٍ ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيرِ سَائِقِ[٢]

فأنث " ذو " وجمعها ، أي : " اللاتي ينهضن"[٣] .

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ٢٧٣/١ ، وشرح ابن الناظم على الألفية ٥٩/١ ، وأوضح المسالك ١٥٩/١ : ١٦٠ ، وشرح ابن عقيل ١٤٩/١ ، ١٥٠، والمقاصد النحوية ٤٠٥/١ .

(٢) البيت من الرجز ، وهو لرؤبة في مجموع أشعار العرب ص١٨٠ ، والمقاصد النحوية ٤٠٥/١ ، والتصريح ١٦٢/١ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ١٩٦/١ ، وتخليص الشواهد ١٤٤/١ ، وشرح ابن عقيل ١٥١/١ ، وتمهيد القواعد ٦٧٠/٢ ، وشرح الأشموني ١٤٤/١ .
والشاهد في قوله : "ذوات" حيث جمع "ذو" وأنثها على لغة لبعض العرب .

(٣) انظر : شرح الكافية الشافية ١٧٤/١ ، وشرح ابن الناظم على الألفية ٦٠/١، وأوضح المسالك ١٦١/١ ، وشرح ابن عقيل ١٤٩/١ ، ١٥٠ ، والمقاصد النحوية ٤٠٥/١ .

والكلام فيما يعودُ عليها من صلةٍ مثل ما سبق في الكلام فيما يعودُ على " مَنْ "[1].

تعقيب :

مما سبق أستطيع القول : إنّ الأفصح في لغة العرب هو التزام "ذو" الإفراد والتذكير ، أَمّا ما يعودُ عليها من صلةٍ فيجوز فيه مراعاة اللفظ وهو الغالبُ والكثيرُ في كلام العرب ، ويجوز فيه مراعاة المعنى وهو قليل، ويكون المختارُ مراعاةَ المعنى إذا سبقَهُ ما يُعَضّدُهُ ، وتجبُ مراعاةُ المعنى إذا كانت مراعاةُ اللفظِ توقعُ في اللبسٍ ، أوكان فيها قبحٌ .

(١) انظر ص ١٣ .

٦-" ذا " الموصولةُ تلزمُ الإفرادَ والتذكيرَ

تستعمل " ذَا " موصولةً بمعنى " الّذِي " فتكون مثلَها في الاسميةِ ، والموصوليةِ ، والتزامِ الإفرادِ والتذكيرِ ، فتقول : "ماذا صنعتَ؟ ، و"مَنَ ذَا أكرمتَ؟ " .

يقول ابن عقيل في ذلك : يعني[١] : أنّ " ذَا " اختصت من بين سائر أسماء الإشارة بأنّها تستعمل موصولةً وتكون مثل " ما" في أنّها تستعمل بلفظٍ واحدٍ للمذكرِ والمؤنثِ مفردًا كان ، أو مثنىً ، أو مجموعًا ، فتقول: "مَنْ ذَا عندك؟" ، و " مَاذَا عندكَ ؟ " سواء كان ما عنده مفردًا مذكرًا أو غيرَه"[٢].

ولاستعمالها موصولة شروطٌ ذكرها النحاة ، بعضها متفق عليه، وبعضها مختلف فيه ليس هذا البحث موضع ذكرها[٣] .

والكلام فيما يعودُ عليها من ضميرٍ ، أو فعل شرطٍ ، أو مُستَفهَمٍ

---

(١) يقصد ابن مالك في قوله في الألفية :

ومِثْلُ " مَا " " ذَا " بعدَ " مَا " استفهام أَو " مَنْ " إِذَا لمْ تُلغَ في الكلام

(٢) شرح ابن عقيل ١٥٢/١ ، وانظر شرح ألفية ابن مالك للشاطبي ١٦٠/١، وشرح الأشموني ١٤٥/١ .

(٣) انظر الكتاب ٤١٧/٢ ، وشرحه للسيرافي ١٨٣/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ /٣٨٦ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٧٩/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ١٩٦/١ ، ومغني اللبيب ٣٣٠/١ .

عنه مثل ما سبق في الكلام فيما يعودُ على " مَنْ " [1].

تعقيب :

مما سبق أستطيع القول : إنِّ " ذَا " من الأدوات التي تلزمُ الإفرادَ والتذكيرَ ، أَمَّا ما يعودُ عليها من صلةً فيجوز فيه مراعاة اللفظ وهو الغالبُ والكثيرُ في كلام العرب ، ويجوز فيه مراعاة المعنى وهو قليل ، ويكون المختارُ مراعاةَ المعنى إذا سبقَهُ ما يُعَضِّدُهُ ، وتجبُ مراعاةُ المعنى إذا كانت مراعاةُ اللفظِ توقعُ في اللبسٍ ، أوكان فيها قبحٌ .

(١) انظر ص ١٣ .

المبحث الثاني

الأَسَالِيبُ الَّتِي تَلزَمُ الإِفرادَ والتذكيرَ

١-صيغتا التعجبِ القياسيتان تلزمانِ الإفرادَ والتذكيرَ

للتعجبِ صيغتانِ قياسيتانِ بشروطٍ معينةٍ معروفةٍ ، ليس هنا موضع الحديث عنها ، وتلزمُ هاتانِ الصيغتانِ الإفرادَ والتذكيرَ ، فتقول : ما أكرمَ زيدًا ! ، وما أكرمَ الزيدَينِ ! وما أكرمَ الزيدِينَ ! وما أكرمَ هندًا ! وما أكرمِ الهندِينِ! وما أكرمَ الهنداتِ! .

وتقول : أَكرِمْ بزيدٍ ! وأَكرِم بالزيدَينِ ! وأَكرِم بالزيدِينَ ! وأَكرِم بهندٍ! وأَكرِم بالهندَينِ! وأَكرِم بالهنداتِ! وعلة ذلك إجراؤُهما مُجرى المثل فلا يُغَيِّرُ بل يلزمُ الطريقةَ التي وُضِعَ عليها مثل قولهم :

..... خَلَا لَكِ الجَوُّ فَبِيضِي واصفِرِي[1]

يقال لكُلِّ أحدً من مذكرٍ ومؤنثٍ ومفردٍ ومثنىً ومجموعٍ ، وكذلك قولهم : "

---

(١) بيت من أبيات من الرجز لطرفة بن العبد يقول فيها :

يا لكِ مِنْ قُبّرَةٍ بمَعْمَرِ ... خلا لكِ الجوّ، فبِيضي واصْفِري

قد رُفِعَ الفَخُّ، فماذا تَحْذَري؟ ... ونقّري ما شِئتِ أن تُنقّري

قد ذَهَبَ الصيّادُ عنكِ، فابشِري، ... لا بدّ يوماً أن تُصادي فاصبري

وهي في ديوان طرفة ص٤٩ ، وبعد أن نسبها ابن منظور إلى طرفة نقل عن ابن بري أنها لكُلَيب بن ربيعة التغلبي . انظر اللسان (قبر) ، وبلا نسبة في المنصف ١٣٨/١ ، وكتاب الأفعال للسرقسطي ٣١٢/٣ (صفر) ، والتذييل والتكميل ١٩١/١٠ .

والاستشهاد بهذا البيت على أنه أصبح مثلًا يستوي فيه خطابُ المذكر والمؤنث والجمع والاثنين على لفظ التأنيث .

أَطِرِّي فَإِنّكِ نَاعِلَةٌ "[١] ، يقال لكُلِّ مَنْ وقع عليه معناه، وقولهم : " الصَّيفَ ضَيَّعْتِ اللّبَنَ " [٢] يقال أيضاً لكُلِّ مَنْ وقع عليه معناه مفردًا أو مثنىً ، أو مجموعًا مذكرًا كان أو مؤنثًا[٣] .

وفي صيغة : " أَفْعِلْ بِهِ " رَدُّوا علي مَنْ ذهب من النحاة إلى أَنّها أمرٌ حقيقة برُدُودٍ منها : أَنَّ لفظها يكون واحدًا في التثنية والجمع والمذكر والمؤنث كقولك : يا رجلُ ، أَحسِنْ بزيدٍ! ، ويا رجلان ، أَحسِنْ بزيدٍ!، ويا

---

(١) الإطرار: أن تركب طُرَرَ الطريق، وهي نواحيه، وقيل: معناه ارْكَبِ الأمْرَ الشديدَ فإنك قويّ عليه، وأصلُه : أَنَّ رجلًا قال لراعية كانت له ترعى في السهولة وتَدَعُ الحزونة: أَطِرِّى، أي خُذِي طُرَرَ الوادي وهي نواحيه، فإن عليك نَعْلَين ، عني بالنعلين : غِلَظَ جلد قَدَمَيْهَا ، وأصبح مثلًا يضرب لمن يؤمر بارتكاب الأمر الشديد لاقتداره عليه . ويستوي فيه خطابُ المذكر والمؤنث والجمع والاثنين على لفظ التأنيث. انظر مجمع الأمثال ٤٣٠/١

(٢) التاءُ من"ضيعت" مكسور في كل حال إذا خوطب به المذكر، والمؤنث ، والاثنان والجمع؛ لأن المثَلَ في الأصل خوطبت به امرَأة، وهي دَخْتَنُوس بنت لقيط بن زرارة انت تحت عمرو بن عُدَاس، وكان شيخًا كبيرًا فكرهته ، فطلقها، ثم تزوجها فتى جميل الوجه، ثُمَّ أَجْدَبَتْ فبعثت إلى عمرو تطلب منه حَلُوبة، فَقَال عمرو " الصَّيفَ ضَيَّعْتِ اللّبَنَ " فلما رجع الرسُولُ وقَال لها ما قَال عمرو ضربَتْ يَدَها على منكب زوجها، وقَالت "هذا ومَذْقُه خَيرٌ" تعني أَنَّ هذا الزوج مع عدم اللبن خيرٌ من عمرو، فذهبت كلماتها مَثَلاً. فالأول يضرب لمن يطلب شيئاً قد فَوَّتَه على نفسه، والثاني يضرب لمن قَنَع باليسير إذا لم يجد الخطير. انظر مجمع الأمثال ٦٨/٢ .

(٣) انظر : شرح الألفية للشاطبي ٤٨٥/٤ .

رجالُ ، أَحسِنْ بزيدٍ! ، ويا هندُ ، أَحسِنْ بزيدٍ ! ، ويا هندانِ ، أَحسِنْ بزيدٍ! ، ويا هنداتُ ، أَحسِنْ بزيدٍ ! ، فتكونُ مع الواحدِ والاثنينِ والجماعةِ على صيغةٍ واحدةٍ ، لأَنّه لا ضميرَ فيه ، ولو كان أمرًا لكان ينبغي أَنْ يختلف في التثنيةِ فتقول: أَحسِنَا بزيدٍ ! ، وفي جمع المذكر : أَحسِنُوا بزيدٍ ! وفي إفراد المؤنث : أَحسِنِي بزيدٍ ! ، وفي جمع المؤنث : أَحْسِنَّ بزيدٍ! ، فتأتي بضمير الاثنين والجماعة ، فلما كان على صيغةٍ واحدةٍ ، دَلّ أَنّ لفظَهُ لفظُ الأمرِ، ومعناه الخبر(١) .

تعقيب :

مما سبق يظهر أَنَّ صيغتي التعجب القياسيتين من الصيغ التي تلزمُ الإفرادَ والتذكيرَ ؛ والعِلّةُ في ذلك إجراؤُهما مُجرى المثل فلا يُغَيِّرُ بل يلزمُ الطريقةَ التي وُضِعَ عليها ، فيطلقُ على المفردِ ، والمثنى ، والجمعِ ، والمذكرِ ، والمؤنثِ بهذه الطريقة التي ورد عليها .

(١) انظر : اللمع في العربية ص ١٣٧ ، وأسرار العربية ص١٠٦ ، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٠٣/١ ، والتصريح ٦١/٢ .

٢-مجئُ فاعلِ " نِعمَ " و " بِئسَ " ضميراً مستتراً مُلتَزِماً الإفرادَ والتذكيرَ

من الصور التي يأتي عليها فاعلُ " نِعْـمَ " و " بِـئْسَ " أن يكـون ضميرًا مستترًا وجوبًا ، مُفَسِّرًا بتمييزٍ بعده ، مطابقٍ له في المعنى، قابـلٍ "أل" ، مذكورٍ غالبًا ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾[١]. ففي "بِئْسَ" ضميرٌ مستترٌ فيها مرفوعٌ على الفاعلية ، و"بدلًا " تمييْز مُفسِرٌ له، والتقدير : " بئس هو " ، أي : البدل ، ومنه قول الشاعر :

نِعْمَ امرأً هَرِمٌ لَمْ تَعرُ نَائِبةٌ إِلّا وكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرَا[٢]

ففي " نِعْمَ " ضميرٌ مستترٌ فيها مرفوعٌ على الفاعلية، و"امرأً" تمييزٌ مُفَسِّرٌ له ، والتقدير : " نعـم هـو" ، أي : المـرء، وهَـرِمُ " مخصـوصٌ بالمدح[٣].

---

(١) سورة الكهف من الآية (٥٠) .

(٢) البيت من البسيط ، وينسب لزهير بن أبي سُلْمَى وليس في ديوانـه ، وورد غيـر منسوب في شرح التسهيل لابن مالك ١٦٣/١ ، ١٦٩/٢ ، والتـذييل والتكميـل ٢٦٧/٢، ١٠٦/١٠ وأوضح المسالك ٢٤٣/٣ ، وشرح شذور الذهب للجوجري ٣٢١/١ والتصريح ٦١٢/١ ، ٧٨/٢ ، وشرح الأشموني ١٨٢/٢ .
والشاهد في قوله : (نِعْمَ امرأً هَرِمُ) حيث جاء فاعل " نعـم" ضـميرًا مسـتترًا وجوبًا ملتزمًا الإفراد والتذكير ، مُفَسِّرًا بتمييزٍ مطابقٍ له في المعنى.

(٣) انظر : أوضح المسالك ٢٤٢/٣ ، ٢٤٣ ، وشرح شذور الذهب للجوجري ٣٢١/١، والتصريح ٧٨/٢ .

ويلزمُ هذا الضميرُ الإفرادَ والتذكيرَ استغناءً بتثنيةِ تمييزِهِ وجمعِهِ وتأنيثِهِ ، فتقول : نِعْمَ رجلًا زيدٌ ، ونِعْمَ رجلينِ الزيدانِ، ونِعْمَ رجالًا الزيدونَ، ونِعْمَ امرأةً هندٌ، ونعم امرأتينِ الهندانِ ، ونِعْمَ نساءً الهنداتُ، وقال الشاعر :

نِعْمَ امرَأَيْنِ حاتِمٌ وكَعبٌ كِلَاهُمَا غَيْثٌ وسَيْفٌ عَضْبُ[1]

وأجازَ قومٌ منَ الكوفيين تثنيتَهُ وجمعَهُ استنادًا لما حكاه الكسائي عن العرب ، ومنه قول بعضهم : "مررتُ بقومٍ نِعْمُوا قومًا " وهو نادر[2].

تعقيب :

مما سبق يظهر أنّ فاعل نِعْمَ وبِئْسَ إذا كان ضميرًا مستترًا وجوبًا مُفسّرًا بتمييزٍ مطابقٍ له في المعنى فالأفصح فيه أنْ يكون مُلتَزِمًا الإفرادَ والتذكيرَ ؛ للاستغناء بتثنيةِ تمييزِهِ وجمعِهِ وتأنيثِهِ ، ويجوز مطابقته لما يعود عليه في التثنية والجمع عند بعض الكوفيين مستدلين بما حكاه الكسائيّ .

---

(١) البيت من الرجز ، وهو غير منسوب في شرح عمدة الحافظ ص٧٨٢ ، وشرح الأشموني ٢٨٣/٢ .
والشاهد في قوله : " نِعْمَ امرَأَيْنِ حاتِمٌ وكَعبٌ " حيث جاء فاعل " نعم" ضميرًا مستترًا وجوبًا ملتزمًا الإفراد والتذكير ، مُفَسّرًا بتمييزٍ مطابقٍ له في المعنى .

(٢) انظر توضيح المقاصد ٩١٢/٢ ، وشرح شذور الذهب للجوجري ٣٢١/١ ، وضياء السالك ٩٤/٣ ، والنحو الوافي ٣٧٠/٣ .

٣-لزوم " ذا " في " حَبَّذَا " الإفرادَ والتذكيرَ

من الألفاظِ التي تستعملُ في المدحِ قولُهُم : " حَبَّذَا " ، وفي الذّمِّ: "لَا حَبَّذَا" ، واختلفوا في الصيغة هل هي مكونة من فعل وفاعل ، أو مُركّبةٌ غلبت عليها الفعلية ، أو مُركّبةٌ غلبت عليها الاسمية ، وليس هنا موضعُ الحديثِ عن هذا الخلافِ ، وإنما حديثُنا عن التزام " ذا " في هذه الصيغةِ الإفرادَ والتذكيرَ أَيًّا كان نوعُ المخصوصِ بعدها سواء كان مفردًا ، أم مثنىً ، أم جمعًا ، أم مذكرًا ، أم مؤنثًا ، فيقال في المدح : " حَبَّذَا زيدٌ " ، و " حَبَّذَا الزيدان" ، و"حَبَّذَا الزيدون" ، و " حَبَّذَا هندٌ " ، و "حَبَّذَا الهندانِ" ، و " حَبَّذَا الهنداتُ" ويقالُ في الذّمِّ : " لَا حَبَّذَا زيدٌ " ، و " لَا حَبَّذَا الزيدانِ " ، و" لا حَبَّذَا الزيدونَ"، و"لا حَبَّذَا هندٌ" ، و " لَا حَبَّذَا الهندانِ " و " لَا حَبَّذَا الهنداتُ"[(١)] .

وقد اختلف النحاة في علةِ التزامِ " ذا " الإفرادَ والتذكيرَ في هذا الأسلوبِ على ثلاثةِ أقوالٍ :

الأول : أَنّه جرى مَجْرى المثلِ ، والمثلُ لا يُغَيّرُ ، كقولهم: "الصَّيْفَ

---

(١) انظر اللمحة في شرح الملحة ٤١٥/١ ، وإرشاد السالك ٥٧٩/١ ، ٥٨٠، وأوضح المسالك ٢٥١/٣ : ٢٥٣ ، وشرح ابن عقيل ١٧١/٣ ، وشرح الشاطبي على الألفية ٥٥٧/٤ ، والتصريح ٩٠/٢ ، وشرح الأشموني ٢٩٤/٢، وضياء السالك ١٠٥/٣ .

ضَيِّعتِ اللّبَنَ" [١] بكسر التاء وإفرادها ، فإنّه يقال لكل أحدٍ مفردًا كان ، أو مثنىً ، أو جمعًا ، أو مذكرًا ، أو مؤنثًا ، وهذا القول لابن مالك[٢] .

الثاني : أنّ المشارَ إليه مصدرٌ مضافٌ إلى المخصوص ، والتقدير : " حَبّذَا حسنُ هندٍ " فحُذِفَ المضافُ إليه وأُقِيمَ المضافُ مقامَه، وهذا الرأي لابن كيسان[٣] .

ورَدَّهُ ابن العلج بأنّه لم يُنطَقْ به في وقفٍ[٤] .

ورَدَّهُ بعضُهم بأنّهُ دعوى بلا بَيّنةٍ [٥] .

الثالث : أنّ " ذا " جنسٌ شائعٌ ؛ فالتُزِمَ فيه الإفراد كفاعل "نعم" و"بئس" المضمر ؛ ولهذا يجامع التمييز فيقال : " حَبّذَا زيدٌ رجلًا " ، وهذا الرأي لأبي عليّ الفارسيّ[٦] .

---

(١) سبق الحديث عنه في ص ٣٥ .

(٢) انظر : اللمحة في شرح الملحة ٤١٥/١ ، وإرشاد السالك ٥٧٩/١ ، ٥٨٠، وأوضح المسالك ٢٥١/٣ : ٢٥٣ ، وشرح ابن عقيل ١٧١/٣ ، وشرح الشاطبي على الألفية ٥٥٧/٤ ، والتصريح ٩٠/٢ ، وشرح الأشموني ٢٩٤/٢، وضياء السالك ١٠٥/٣ .

(٣) انظر : أوضح المسالك ٢٥٣/٣ ، والتصريح ٩٠/٢ ، وشرح الأشموني ٢٩٤/٢، وضياء السالك ١٠٥/٣ .

(٤) انظر : التصريح ٩٠/٢ .

(٥) انظر : شرح الأشموني ٢٩٤/٢ .

(٦) انظر : المسائل البصريات ٨٤٤/٢ ، ٨٤٥ ، والتصريح ٩٠/٢ .

تعقيب :

مما سبق يظهر لي أنّ " ذا" في " حَبَّذَا " يلزمُ الإفرادَ والتــذكيرَ ، وأَنّ الرأي الراجح في علةِ التزامِهِ الإفراد والتذكير هو الرأي الأول ؛ لخلوه من الاعتراض عليه ، وكذلك يوافق العلة التي ذُكرِتْ قَبْلًا في التزام صيغتي التعجب الإِفرادَ والتذكيرَ وهي إجراؤهما مُجرَى الأمثال ، والأمثال لا تُغَيِّرُ .

٤-حالاتُ لزومِ أفعلَ التفضيلِ الإفرادَ والتذكيرَ

يأتي أفعل التفضيل مجردًا من " أل " والإضافة ، ومقترنًا بـ"أل" ومضافًا ، وفي بعض الحالات يلزمه الإفرادُ والتذكيرُ وفي بعضها تَلزمُهُ المطابقةُ للمفضّلِ عنه في الإفرادِ ، والتثنيةِ ، والجمعِ ، وفي التذكيرِ والتأنيثِ، وفي بعضها يجوز فيه الأمران : الإفراد والتذكير ، والمطابقة ، وفيما يلي تفصيل الحالات التي يلزمه فيها الإفراد والتذكير وجوبًا ، أو جوازًا .

أولاً : أفعلُ التفضيلِ المجرَّدُ من " أل " والإضافةِ :

إذا جُرِّدَ أفعلُ التفضيلِ من " أَلْ " والإضافةِ لَزِمَهُ الإفرادُ والتذكيرُ ، فتقول : " زيدٌ أفضلُ من عمروٍ ، " والزيدانِ أفضلُ من عمروٍ " ، و " الزيدونَ أفضلُ من عمروٍ" ، و "هندٌ أفضلُ من دعدٍ" ، و "الهندانِ أفضلُ من دعدٍ" ، و"الهنداتُ أفضلُ من دعدٍ"، ونحو قوله تعالى : ﴿ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ ﴾[١] . وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم﴾[٢] ، حيث جاء أفعل التفضيل " أَحَبِّ " مفردًا في الآية الأولى مع المثنى، وفي الآية الثانية مع الجمع[٣] .

---

(١) سورة يوسف من الآية (٨) .

(٢) سورة التوبة من الآية (٢٤) .

(٣) انظر : المفصل ص٢٩٨ ، وشرحه لابن يعيش ١٢٩/٤ ، والتسهيل ص١٣٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٥٣/٣ ، والتذييل والتكميل ٢٥٣/١٠،

وقد ذكروا في تعليل ذلك أَنّ أفعل التفضيل بمنزلة الفعل والمصدر، وهما لا يُثنّيانِ ، ولا يُجمعَانِ ، ولا يُؤنّثانِ ، وفي ذلك يقول ابن يعيش: "وهو بمنزلةِ الفعلِ ، إذ كان عبارةً عنه ، ودالًا على المصدرِ والزيادةِ، كدلالةِ الفعلِ على المصدرِ والزمانِ ، فمُنِعَ التعريفَ كما لا يكون الفعلُ معرفًا، ومُنِعَ التثنيةَ والجمعَ كما لا يكون الفعلُ مثنىً ولا مجموعًا، وكذلك لا يجوزُ تأنيثُهُ ، إنّما تقول : " هندٌ أفضلُ منكَ " من غيرِ تأنيثٍ ، وذلك لأَنّ التقدير: هندٌ يزيدُ فضلُها على فضلِكَ ، فكان " أفعلُ " ينتظمُ معنى الفعلِ والمصدرِ، وكُلٌّ واحدٍ من الفعل والمصدر مذكرٌ لا طريقَ إلى تأنيثِهِ[1] .

وذكر ابنُ مالكٍ أَنّ أفعلَ التفضيلِ مُنِعَ التأنيثَ ، والتثنيةَ ، والجمعَ لشبهه بأفعلَ المتعجبِ منه ، ولا يَكمُل شبهُهُ إلّا بتنكيرِهِ ، لأَنّه حينئذٍ يكونُ مثلَه لفظًا ومعنىً " [2].

ثانياً : أفعلُ التفضيل المضافُ إلى نكرةٍ :

إذا أضيف أفعل التفضيل إلى نكرة يلزمه الإفرادُ والتذكيرُ أيضًا، فتقول : " زيدٌ أفضلُ رجلٍ " و" الزيدانِ أفضلُ رجلين " ، و"الزيدون أفضلُ رجالٍ" ، والمعنى حينئذٍ : زيدٌ أفضلُ من كُلِّ واحدٍ إذا قِيسَ فضلُهُ بفضلِهِ، والزيدانِ أفضلُ من كُلِّ رجلين إذا قِيسَ فضلُهُم بفضلِهِم ، وكذلك الكلام في

وتوضيح المقاصد ٩٣٧/٢ ، وأوضح المسالك ٢٥٧/٣ ، والتصريح ٩٥/٢ ، وشرح الأشموني ٣٠٥/٢ .

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/٤ ، وانظر التذييل والتكميل ٢٥٤/١٠ .

(٢) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٥٣/٣ .

قولك : " أفضلُ امرأةٍ " ، "وأفضلُ امرأتينِ " و " أفضلُ نسوةٍ "[١] .

وذكر ابنُ مالكٍ العِلّةَ في لزومِهِ الإفرادَ والتذكيرَ في هذه الحالة فقال: "ويلزم أفعلُ المستعملُ هذا الاستعمالَ الإفرادَ والتذكيرَ لشَبَهِهِ بالعاري في التنكيرِ ، وظهور "مِنْ" بعدها بأسهلِ تقدير "[٢] .

ويُشترطُ في هذا النوعِ أَنْ يكونَ المضافُ إليه مطابقًا لما قبل المضاف ما لم يكن المضافُ إليه مشتقًّا ، فيجوز إفرادُهُ مع كون ما قبل المضاف جمعًا كقوله تعالى : ﴿ وَلاَ تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾ [٣]، وقد جاء بالإفراد والمطابقة قولُ الشاعرِ :

وَإِذَا هُمُ طَعِمُوا فَأَوَّلُ طَاعِمٍ وَإِذَا هُمُ جَاعُوا فَشَرٌّ جِيَاعِ[٤]

فأفرد " طَاعِم " وجمع " جِيَاع " مع أنَّ ما قبل المضاف جمع ،

---

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٦٢/٣ ، وتوضيح المقاصد ٩٣٨/٢ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٦٢/٣ .

(٣) سورة البقرة من الآية / ٤١ .

(٤) البيت من الكامل ، وقد نسبه أبو زيد ضمن ثلاثة أبيات في نوادره ص٤٣٤ لرجلٍ جاهليّ ، وروايته فيه هكذا : * فَإذا همُ طعموا فألأَمُ طاعمٍ * ، وهو بلا نسبةٍ في معاني القرآن للفراء ٣٣/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٢/٣ ، وارتشاف الضرب ٢٣٢٣/٥ ، والتذييل والتكميل ٢٧٩/١٠ ، ورشرح الألفية للشاطبي ٥٨٧/٤ .
والشاهد فيه مجيء " طاعم " المضاف إليه غير مطابق لما قبل المضاف ، ومجيء "جياع" مطابقًا لما قبل المضاف .

والعلة في جواز الإفراد والمطابقة مع المشتق أنّ المشتق و"أفعل" مقدران بـ"مِنْ" والفعل ، و "مِنْ" المعنى بها جمع فيجوز في ضميرها الإفرادُ مراعاةً للّفظِ ، والجمعُ مراعاةً للمعنى(١) .

ثالثاً : أفعلُ التفضيلِ المضافُ إلى معرفةٍ المنوِيُّ بعدَهُ معنى "مِنْ" :

إذَا أُضِيفَ أفعلُ التفضيل إلى معرفةٍ ، ونُويَ فيه معنى " مِنْ" جاز فيه الأمران: التزامُ الإفرادِ والتذكير، والمطابقةُ ، تقول : " زيدٌ أفضلُكُم" و"الزيدان أفضلُكُم" ، والزيدون أفضلُكُم" ، و"هندٌ أفضلُكُم" و"الهندان أفضلُكُم" و"الهنداتُ أفضلُكُم" ، قال تعالى : ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾(٢). فأفرد مع الجمع ، وتجوز المطابقة نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾(٣) ، وقد جاء بالإفرادِ والمطابقةِ قولُ الرسول ﷺ : (أَلَا أُخبِرُكُم بِأَحَبِّكُم إِلَيَّ وَأَقرَبِكُم مِنِّي مَجَالِسَ يَومَ القِيامَةِ أَحَاسِنُكُم أَخلَاقًا المُوَطّئُونَ أَكنَافًا الّذِينَ يَأْلَفُونَ وَيُأْلَفُونَ) (٤) حيث أفرد "أَحَبّ"

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٦٢/٣ .

(٢) سورة البقرة من الآية (٩٦) .

(٣) سورة الأنعام من الآية (١٢٣) .

(٤) الحديث رقم(١٧٢٣) في مسند البزار ١٣٥/٥ــ باب (عاصم بن بهدلة عن أبي وائل)، ورقم (٤٤٢٢) في المعجم الأوسط للطبراني ٣٥٦/٤ ــ باب(من اسمه عبد الله) ورقم (٧٦٩٧) ٣٥٠/٧ ــ باب (من اسمه محمد) ، ورقم (٣٣٩٥) في شرح السنة للبغوي ٣٦٦/١٢ ــ باب (ذم البيان والتنطع) .

و"أقرب" ، وجمع " أحسن " ، ومعنى " مِنْ " مراد في الثلاثة[١] .

وقد وضّحَ العلّامةُ ابنُ يعيش علةَ جوازِ الأمرين في هذه الحالة فقال: " وإنّما جاز الأمران فيما أُضيفَ ، لأنّ الإضافة تُعاقبُ الألفَ واللامَ، وتجري مَجراها ، فكما أنّك تُؤَنّثُ وتُثَنّي وتجمعُ مع الألف واللام كذلك تفعل بالإضافة التي هي بمنزلة ما فيه الألفُ واللامُ ، وأَمّا علةُ الإفرادِ ، فلأنّك إذا أضفتَه كان بعضَ ما تُضيفه إليه : تقول : حمارُك خيرُ الحَمِير، لأنّ الحمارَ بعضُ الحميرِ ، ولو قلت : حِمارُك أفضلُ النّاسِ لم يَجُزْ؛ لأنّه ليس منهم، لأنّ الغرض تفضيلُ الشيءِ على جنسه ، وإذا كان كذلك فهو مضارعٌ للبعض الذي يقع للمذكر والمؤنث ، والتثنية والجمع بلفظٍ واحدٍ ، فلم يُثَنّ ولم يُجمعْ، ولم يُؤَنّثْ كما أنّ البعض كذلك[٢] .

وذهب ابنُ السّرّاج إلى أَنّ المضافَ الّذي ضُمّنَ معنى "مِنْ" وجب معاملتُهُ معاملةَ العاري ، ورُدّ عليه بالسماعِ ، والقياسِ ، أمّا السماعُ فمثلُ قوله تعالى : ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ ﴾[٣] ، ، وقوله تعالى

---

(١) انظر : المفصل ص٢٩٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/٤، ١٣٠، والتسهيل ص١٣٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٥٨/٣ ، والتذييل والتكميل ٢٧٠/١٠ ، وأوضح المسالك ٢٦٥/٣ ، ٢٦٦ ، والتصريح ١٠١/٢ ، ١٠٢ ، وشرح الأشموني ٣٠٦/٢ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٣٠/٤ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٥٩/٣، والتصريح ١٠١/٢ ، ١٠٢ .

(٣) سورة البقرة من الآية / ٩٦ .

﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾[١] . وحديث الرسول ﷺ الذي سبق ذكره[٢] ، أمّا القياسُ فشَبَهُ المضافِ الذي ضُمِّنَ معنى "مِنْ" بذى الألفِ واللّام أقوى من شَبَهِهِ بالعاري حيث يشتركان في أنّ كُلًّا منهما معرفةٌ ، فإجراؤُه مُجراه في المطابقةِ أولى من إجرائِهِ مُجرَى العاري في الإفرادِ والتذكيرِ ، فإذا لم يعطَ الاختصاصَ بجَرَيَانِهِ مجراه فلا أقلّ مِنْ أَنْ يُشارِكَ ، وإلا لزم ترجيحُ أضعفِ الشبهين ، أو ترجيح أحد المتساويين دونَ مُرَجِّحٍ[٣]

رابعاً : أفعلُ التفضيلِ المجردُ العاري من معنى التفضيلِ:

قد يُستعملُ أفعلُ التفضيلِ العاري الذي ليس فيه معنى "مِنْ" مجردًا من معنى التفضيل مؤولًا باسم فاعل نحو قوله تعالى : ﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ﴾[٤]. أو مؤولًا بصفةٍ مشبهةٍ نحو قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾[٥] فـ " أعلم " بمعنى " عالم " إذ لا مشاركَ لله ــ سبحانه وتعالى ــ في علمِهِ بذلك ، و"أهون" بمعنى "هَيّن" إذ لا تفاوتَ في نَسَبِ المقدوراتِ إلى قُدرَتِهِ تبارك وتعالى .

---

(١) سورة الأنعام من الآية (١٢٣).

(٢) انظر ص ٣٩ .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٥٩/٣ ، ٦٠، والتذييل والتكميل ص٢٧١ وتوضيح المقاصد ٩٣٨/٢ .

(٤) سورة النجم من الآية (٣٢) .

(٥) سورة الروم من الآية (٢٧) .

ومنه قول الشاعر :

إِنّ الّذِي سَمَكَ السّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطوَلُ[1]

وأجاز ثعلبٌ القياسَ في هذا الاستعمالِ ، ورَدَّ عليه ابنُ مالكٍ بأنّ الأولى أنْ يُمنَعَ فيه القياسُ ، ويُقتَصَرُ فيه على السماعِ ، والذي سُمِعَ منه فالمشهورُ فيه التزامُ الإفرادِ والتذكيرِ إذا كان ما هو له مجموعًا لفظًا ومعنىً كقوله تعالى : ﴿ أَصْحَابُ الجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَراً وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾[2] . أو لفظًا لا معنىً كقوله تعالى : ﴿ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ﴾[3] .

وقد يُجمعُ إذا كان ما هو له جمعًا كقول الشاعر :

إِذَا غَابَ عَنكُم أَسودُ العَينِ كُنْتُمُ كِرَامًا وَأَنتُم مَا أَقَامَ أَلَائِمُ[4]

---

(١) البيت من الكامل ، وهو للفرزدق في ديوانه ص ١٦٨ ، ومنسوب إليه في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٣٢/٢ ، والمفصل ص٢٩٩ ، وشرحه لابن يعيش ١٣١/٤ ، والمقاصد النحوية ١٥٣٨/٤ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٦٠/٣ ، وشرح ابن الناظم ٣٤٥/١ ، والتذييل والتكميل ٢٦٨/١٠ ، وشرح ابن عقيل ١٨٢/٣ ، وشرح الأشموني ٣٠٧/٢ .

والشاهد فيه قوله : " أَعَزٌّ وأَطوَلُ " حيث استعمل أفعل التفضيل عاريًا من معنى التفضيل ، والمعنى هنا : "عزيزة وطويلة"

(٢) سورة الفرقان من الآية (٢٤) .

(٣) سورة الإسراء من الآية (٤٧) .

(٤) البيت من الطويل ، ونُسبَ إلى الفرزدق في اللسان (عين) ، والمقاصد النحوية ٤ /١٥٥٠ ، والتصريح ٩٦/٢ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٦١/٣ ، وارتشاف الضرب ٢٣٢٦/٥ ، والتذييل والتكميل ٢٧٥/١٠ =

أراد : " وأنتم ما أقام لائم " فـ "ألائم" جمع " ألأم " بمعنى "لئيم" فلذلك جمعه ، إلّا أَنّ تركَ جمعِهِ أَجودُ ، لأَنّ اللفظَ المستقرَ له حكمٌ على سبيلِ النيابةِ لا يُغَيِّرُ حكمُهُ ، وإذا جُمِعَ " أفعل " العاري لتجردِهِ من معنى التفضيل إذا جرى على جمع جاز أنْ يُؤَنّثَ إذا جرى على مؤنثٍ ، ويجوز أن يكون منه قول حنيف الحناتم في صفات الإبل : "سَرْعَى وبُهْيَا وغُزْرَي".

وكان الأجودُ أنْ يُقالَ : " أسرع وأبهى وأغزر " إلا أنّه لَمّا لم يَقصِدِ التفضيلَ جاء بـ" فَعْلَى " في موضع "فِعْلِيَة"، كما جاء الشاعر في البيت بـ"ألائم" في موضع " لئام "[1] .

تعقيب :

مما سبق يظهر لي أن أفعل التفضيل يلزم الإفرادَ والتذكيرَ إذا كان مجردً من "أل" والإضافة ، وكذلك إذا كان مضافًا إلى نكرة ، أَمّا إِذَا أُضِيفَ أفعلُ التفضيل إلى معرفةٍ ، ونُوِيَ فيه معنى " مِنْ" جاز فيه الأمران: التزامُ الإفرادِ والتذكيرِ، والمطابقةُ ، وأَمّا إذا لم يُنوَ فيه التفضيلُ فالمسموعُ فيه التزام الإفراد والتذكير .

=وتوضيح المقاصد ٢/٩٤٠ ، وشرح الأشموني ٢/٣٨٠ .
والشاهد فيه قوله: "ألائم" فإنه جمع ألأم، وإنّما جاز لأنّ ما هو له جمعٌ ، وجُرِّدَ عن معنى التفضيل.

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/٦٠ ، وارتشاف الضرب ٥/٢٣٢٥ ، ٢٣٢٦ ، والتذييل والتكميل١٠/٢٧٤ ، وتوضيح المقاصد ٢/٩٣٩ .

المبحث الثالث

مسائلُ نحويةٌ متفرقةٌ تَلزَمُ الإفرادَ والتذكيرَ

1-لفظ " وَحدَهُ " يلزمُ الإفرادَ والتذكيرَ

منَ الألفاظِ الّتي تَلزَمُ الإفرادَ والتذكيرَ لفظُ " وَحدَ " ، وهو مصدر يُضافُ إلى ضَميرِ الغائبِ ، والمخاطبِ ، والمتكلمِ ، فمن إضافتِهِ إلى ضميرِ الغائبِ قولُهُ تعالى : ﴿ إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ ﴾[1] . ومن إضافتِهِ إلى ضميرِ المخاطبِ قولُ الشاعر :

وَكُنتَ إِذْ كُنتَ إِلَهِي وَحدَكَا لمْ يَكُ شئٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَا[2]

ومن إضافتِهِ إلى ضميرِ المتكلمِ قولُ الشاعر :

وَالذِّئْبُ أَخشَاهُ إِنْ مَررتُ بِهِ وَحدِي وَأَخشَى الرِّيَاحَ وَالمَطَرَا[3]

---

(١) سورة غافر من الآية : ١٢ .

(٢) البيت من الرجز ، وهو لعبد الله بن عبد الأعلى القرشي في الكتاب ٢١٠/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٤٩/١ ، والمقاصد النحوية ١٣١٨/٣ ، والتصريح ٦٩٣/١ ، وورد غير منسوب في شرح التسهيل لابن مالك ٦٤/٤ ، وشرح الكافية الشافية ١٥٧٣/٣ ، وأوضح المسالك ٩٥/٣ ، ومغني اللبيب ٣٦٨/١ .
والشاهد في قوله (وحدكا) حيث أضيف "وَحدَ" إلى ضمير المخاطب .

(٣) البيت من المنسرح ، وهو للربيع بن ضبع الفزاري في الكتاب ٩٠/١ ، وشرحه للسيرافي ٣٨٦/١ ، وتمهيد القواعد ١٦٨٤/٤ ، والمقاصد النحوية ١٣١٩/٣، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي ٩٦/٣ ، وورد غير منسوب في ارتشاف الضرب ١٥٦٦/٣ ، والتذييل والتكميل ٣٧/٩ ، وأوضح المسالك ٩٧/٣ .
والشاهد في قوله : " وحدي " حيث أُضيف "وَحدَ" إلى ضمير المتكلم .

وهو منصوب على الحال غالبًا لتأويلِهِ بـــ" مُوحِدٍ " أي : منفــردًا، وقيل : على أنهّ مفعولٌ مطلقٌ لفعلٍ من لفظِهِ ، يقال : وَحدَ الرجلُ يَحِــدُ إذا انفرد ، أو مصدرٌ لا فعل له من لفظه[١] .

وقد يُثَنّي لفظ " وَحدَ " شُذُوذًا ، أو يُجَرُّ ، فقد سُمِعَ: جلســا علــى وَحدَيهمَا ، و " قُلنَا ذَلكَ وَحدَيْنَا " و " اقتضيتُ كُلّ درهمٍ على وَحدِه" و"جلس على وَحدِه" ، أو يُجَرُّ بإضافةِ بعضِ الكلماتِ إليه مثلُ : " نسيجُ وحــدِه" إذا قُصدَ قِلةُ نظيرِه ، ويقالُ : " جُحَيشُ وحدِه " و" عُيَيرُ وحدِه " إذا قُصدَ قِلــةُ نظيرِه في الشّرِّ، ويُقالُ : هي نسيجةُ وحدِها " و "هما نسيجا وحدِهمَا" وهم نسجاءُ وحدِهِم "[٢] .

تعقيب :

مما سبق يظهرُ لِيَ أَنّ لفظ " وَحدَ " يلزمُ الإفرادَ والتذكيرَ في الأَعَمّ الأغلب، وقد سُمِعَتْ تثنيتُهُ شُذُوذًا ، والغالبُ في إعرابِهِ نصبُهُ على الحال ، أو مفعولٌ مطلقٌ ، وقد يُجَرُّ شُذُوذًا .

---

(١) انظر : التصريح ٦٩٣/١ ، وهمع الهوامع ٥١٢/٢ ، ٥١٣ ، وحاشية رقم ٧ مــن أوضح المسالك ٩٤/٣ .

(٢) انظر : همع الهوامع ٥١٣/٢ ، وحاشية الصبان ٢٥١/٢ .

٢-دخول "رُبَّ" على ضميرِ غائبٍ يلزمُ الإفرادَ والتذكيرَ

تختصُّ " رُبَّ " بأَنّها تجرُّ ضميرَ غائبٍ يلزمُ تفسيره بمُمَيِّز مُـؤَخّرٍ عنه، مطابقٍ للّذي يقصدُهُ المتكلمُ من إفرادٍ ، وتذكيرٍ ، وغيرِهما، ويلزمُ هذا الضميرُ الإفرادَ والتذكيرَ استغناءً بتثنيةِ تمييزِهِ ، وجمعِهِ ، وتأنيثِـهِ علـى أشهرِ المذهبينِ، فيقول : رُبَّهُ رجلًا ، ورُبَّهُ رجلينِ، ورُبَّهُ رجالًـا ، ورُبَّـهُ امرأةً، ورُبَّهُ امرأتينِ ، ورُبَّهُ نسوةً ، ومثالُ " رُبَّهُ رجلًا " من الشعر قولُهُ:

رُبَهُ امرأً بكَ نَالَ أَمنَعَ عِزَّةٍ وَغِنىً بُعَيدَ خَصَاصَةٍ وَهَوَانِ[١]

ومثال : رُبَّهُ رجالًا ، قوله :

رُبَّهُ فِتيةً دَعوتُ إِلَى مَا يُورِثُ المَجدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا[٢]

---

(١) البيت من الكامل ، ولم أهتدِ لقائله ، وهو بلا نسبةٍ في التذييل والتكميل ٢٠٥/١١ ، وتمهيد القواعد ٢٠٢٧/٦ ، وهمع الهوامع ٤٣٥/٢ ، والدرر اللوامع ٤٩/٢ .
والشاهد في قوله : " رُبَهُ امرأً " حيث جرت " رُبَّ " ضمير الغائب الملازم للإفراد والتذكير المُفَسَّر بمُنكّرٍ مطابقٍ لمراد المتكلم .

(٢) البيت من الخفيف ، ولم أهتدِ لقائله ، وهو بلا نسبةٍ في شرح التسهيل لابن مالـك ١٨٤/٣ ، والتذييل والتكميل ٣٠٦/١١ ، وأوضـح المسـالك ١٦/٣ ، وشـرح شذور الذهب لابن هشام ١٧٢/١ ، وتمهيـد القواعـد ٢٠٢٨/٦ ، والمقاصـد النحوية ١٢٠٦/٣ ، وهمع الهوامـع ٤٣٥/٢ ، وشـرح الأشـموني ٦٦/٢ ، والدرر اللوامع ٥٠/٢ .
والشاهد في قوله : " رُبَّهُ فِتيَةً " حيث جرت " رُبَّ " ضمير الغائـب المـلازم للإفـراد والتذكير المُفَسَّر بمُنكّرٍ مطابقٍ لمراد المتكلم .

وحكى الكوفيون : رُبِّها رجلينِ ، ورُبِّهم رجالًا ورُبِّها امرأةً[١] .

ولزومُ إفرادِ الضميرِ وتذكيرِهِ عندَ تثنيةِ التمييزِ وجمعِهِ وتأنيثِهِ أشهرُ من المطابقة[٢] .

تعقيب :

مما سبق يظهر لي أَنَّ ضميرَ الغائبِ المجرورَ بـ " رُبَّ " يلزمُ الإفرادَ والتذكيرَ على أشهرِ المذهبينِ ، ويجوزُ فيه المطابقةُ على ما حكاه الكوفيونَ ، وملازمتُهُ للإفرادِ والتذكيرِ أشهرُ وأفصحُ من المطابقة .

---

(١) انظر: إرشاد السالك ٤٤١/١ ، وأوضح المسالك ١٩/٣ ، والجني الداني ٤٤٩/١، وتمهيد القواعد ٣٠٢٧/٦ ، وكتاب الضرائر للآلوسي ١٠٠/١ .

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١٨٤/٣ .

٣-لفظ " كُلّ " يلزمُ الإفرادَ والتذكيرَ

من الألفاظِ التي تلزمُ الإفرادَ والتذكيرَ لفظُ " كُلّ " ، ومعناه بحسب ما يضاف إليه ، فإن أضيف إلى نكرةٍ وجب مراعاةُ معناه فيما يعود عليه من ضميرٍ ، أو خبرٍ ، فنقول : كُلُّ رجلٍ أتاكَ فأَكرمْه " ، و " كُلُّ رجلين أتياك فأكرمهما " ، و " كُلُّ رجالٍ أتوك فأكرمهم " ، و " كُلُّ امرأةٍ أتتك فأكرمها" و" كُلُّ نسوةٍ أَتينْكَ فأَكرمْهُنّ" ، وقال تعالى : ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾[١] ، وقال جَلّ شأنُهُ : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ المَوْتِ ﴾[٢] ، وقال تعالى: ﴿ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾[٣] ٠ وهذا الرأي من وجوب مراعاة المعنى فيما يعود على لفظ " كُلِّ " لابن مالك[٤] ٠ ورَدَّهُ أبو حيّان[٥]، بقول الشاعر :

جَادَتْ عَلَيهَا كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ فَتَركنَ كُلّ حَدِيقَةٍ كَالدِّرهَمِ[٦]

---

(١) سورة القمر الآية ٥٢ ٠

(٢) سورة آل عمران من الآية : ١٨٥ ٠

(٣) سورة المؤمنون من الآية : ٥٣ ٠

(٤) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٥/٣ ، ومغني اللبيب ٢٦١/١ ٠

(٥) انظر : التذييل والتكميل ٧٩/١٢ ، ومغني اللبيب ٢٦١/١ ٠

(٦) البيت من الكامل ، وهو لعنترة بن شداد في ديوانه ص١٩٦ ، ومنسوب إليه في التذييل والتكميل ٢٧٩/١٢ ، وتوضيح المقاصد ٧٩٥/٢ ، ومغني اللبيب ٢٦١/١، والمقاصد النحوية ١٣٠٤/٣ ، وبلا نسبة في همع الهوامع ٥٩٩/٢، وشرح الأشموني ١٣٦/٢ .

والشاهد في قوله (فتركن) حيث لم يراع المعنى ، ولو راعى المعنى لقال: تركت .

فقال : " تَرَكْنَ " بالجمع المؤنث ، ولم يقل : " تَرَكَتْ " بالمفرد المؤنث، فدَلّ ذلك على جواز " كُلٌ رجلٍ قائمٌ أو قائمون "(١) .

وخالف الرأيين السابقين ابنُ هشامٍ فقال : " والذي يظهرُ لِيَ خلافُ قولهِمَا وأَنّ المضافة إلى المفرد إنْ أُريدَ نسبةُ الحكمِ إلى كُلّ واحدٍ وجبَ الإفرادُ ، نحو : " كُلٌ رجلٍ يشبعُهُ رغيفٌ " أو المجموع وجب الجمع كبيت عنترة السابق فإنّ المرادَ أَنّ كُلّ فردٍ من الأَعيُنِ جادَ ، وأَنّ مجموع الأعين تركنَ ، وعلى هذا فنقول: جاد عَلَىَّ كُلّ محسنٍ وأغناني أو فأغنوني بحسب المعنى الذي تريده "(٢) .

وإنْ أُضيفتْ " كُلّ " إلى معرفةٍ لفظًا أو نيةً جاز مراعاةُ المعنى أو اللفظِ ، نحو قوله تعالى : ﴿ وكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾(٣) . فراعى المعنى، ونحو قوله تعالى : ﴿ وكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ القِيَامَةِ فَرْدًا ﴾(٤) فراعى اللفظ (٥) .

وأوجب ابنُ هشامٍ مراعاةَ اللفظِ فقال : " والصوابُ أنّ الضمير لا يعود إليها من خبرها إلا مفردًا مذكرًا على لفظها نحو : ﴿ وكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ

---

(١) انظر : شر ح التسهيل لابن مالك ٣٤٥/٣ ، وارتشاف الضرب ١٨١٩/٤ ، ومغني البيب ٢٥٨/١ : ٢٦١ ، وهمع الهوامع ٥٩٨/٢ .

(٢) مغني اللبيب ٢٦١/١ ، وانظر همع الهوامع ٥٩٨/٢ .

(٣) سورة النمل من الآية : ٨٧ .

(٤) سورة مريم الآية : ٩٥ .

(٥) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٥/٣ .

القِيَامَةِ فَرْدًا ... الآية ﴾[1] . وقوله تعالى فيما يحكيه عنه نَبِيُّهُ عليه الصلاةُ والسلامُ : (يَا عِبادِي كُلُّكُم جائعٌ إلّا مَنْ أَطْعَمتُهُ ... الحديث)[2] وقوله عليه الصلاةُ والسلامُ : (كُلُّ النّاسِ يَغدُو فَبَائِعٌ نفسَهُ فَمُعتِقُهَا أو مُوبِقُهَا) [3] ، و (كُلُّكُم راعٍ وكُلُّكُم مَسؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ) [4] ، و(كُلُّنَا لَكَ عبدٌ) [5]، ومن ذلك : ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالبَصَرَ وَالفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولًا ﴾[6] ، وفي الآية حذفُ مضافٍ وإضمارٌ لِمَا عادَ عليه"[7] .

---

(١) سورة مريم من الآية : ٩٥ .

(٢) الحديث رقم (٤٩٠) في الأدب المفرد للإمام البخاري ٢٤٨/١ ــ باب (الظلم ظلمات) ، ورقم (٢٥٧٧) في صحيح الإمام مسلم١٩٩٤/٤ ــ باب (تحريم الظلم)

(٣) الحديث رقم ٢٢٩٠٧ في مسند الإمام أحمد ٥٤٢/٣٧ ــ باب (حديث أبي مالك الأشعري)، والحديث رقم ٨٤٤ في صحيح ابن حبان ١٢٣/٣ ــ باب (ذكر تفضل الله جلّ وعلا على حامده) .

(٤) الحديث رقم٢٤ في موطأ الإمام مالك ١٠٦/١ ــ باب (باب الداني ودراسته لرواية يحيى مقارنة) ، ورقم٢١٢ في الأدب المفرد ١١١/١ ــ باب (الرجل راع في أهله) ، ورقم ١٠٨ في معجم أبي يعلي ١٠٩/١ ــ باب (إسحاق) .

(٥) الحديث رقم (٢٩٧٠٧) في مصنف ابن أبي شيبة ٨٩/٦ ــ باب (ما يدعو به الرجل في قنوت الوتر) ، ورقم (٦٥٩) في السنن الكبرى للنسائي٣٣٦/١ ــ باب (ما يقول في قيامه ذلك) ، ورقم (١١٣٧) في مسند ابن أبي يعلى الموصلي ٣٧٤/٢ ــ باب (من مسند أبي سعيد الخدري) .

(٦) سورة الإسراء من الآية ٣٧٠ .

(٧) مغني اللبيب ٢٦٣/١ ، وانظر همع الهوامع ٥٩٨/٢

وأجابَ السُّيُوطِيُّ عن الآية الأولى بأَنَّ جملة (لَقَدْ أَحصَاهُم) في الآية الكريمة أُجيبَ بها القسمُ وليست خبرًا عن " كُلّ " ، وضميرها راجع لـ"مَنْ" وليس لـ " كُلّ " (١).

تعقيب :

مما سبق أستطيع القول بأَنَّ لفظ " كُلّ " من الألفاظ التي تلزم الإفرادَ والتذكيرَ أَيًّا كان المضاف إليه ، وإنما الخلافُ فيما يعود إليها من ضميرٍ ، أو خبرٍ ، أو غيرهما فذلك راجع إلى نوع المضاف إليه لفظ " كُلّ " نكرةً أو معرفةً على الخلاف الذي ذُكرَ سابقًا .

(١) انظر : همع الهوامع ٢/٥٩٨ .

٤-المصدرُ المنعوتُ به يلزمُ الإفرادَ والتذكيرَ

يقعُ المصدرُ نعتًا فيلزمُ حينئذٍ الإفرادُ والتذكيرُ ، فيقالُ: هــذا رجــلٌ عدلٌ، وهذانِ رجلانِ عدلٌ ، وهؤلاءِ رجالٌ عدلٌ ، وهذه امرأةٌ رضًا، وهاتان امرأتانِ رضًا، وهؤلاءِ نساءٌ رضًا[١] .

وللنحاةِ في سببِ التزامِ تذكيرِهِ وتأنيثه رأيانِ :

أحدهما : أنّه التزم إفرادُه وتذكيرُه تنبيهًا على أنّ أصله : هذا رجلٌ ذو عدلٍ ، وهذانِ رجلانِ ذوا عدلٍ ، وهؤلاءِ رجالٌ ذَوُو عدلٍ، وهذه امــرأةٌ ذاتُ رضًا، وهاتانِ امرأتانِ ذواتا رضًا ، وهؤلاءِ نساءٌ ذواتُ رضًا، فحــذف المضافُ وبقى المضافُ إلَيه على ما كان عليه[٢] .

وهذا مبنيٌّ على رأي البصريين الّذين يرَونَ أنّ النعتَ بالمصدرِ على تقديرِ مضافٍ محذوف[٣] .

الآخر : أَنّهم التزموا فيه الإفرادَ والتذكيرَ ، لأنّ المصدرَ لا يُثَنّى ولا

---

(١) انظر : شرح الكافية الشافية ١٦٠/٣ ، وشرح ابن الناظم على الألفيــة ص٥١٣، وتوضيح المقاصد ٩٥٧/٢ ، وأوضــح المســالك ٢٧٤/٣ ، وإرشــاد الســالك ٥٩٥/٢، وشرح ابن عقيل ٢٠٠/٢ ، ٢٠١ ، وشرح ألفية ابن مالك للشــاطبي ٦٤٣/٤، وشرح المكودي على الألفية ص٢١٤ ، والتصريح ١١٧/٢ ، وشــرح الأشموني على الألفية ٣٢٣/١ .

(٢) انظر المصادر السابقة .

(٣) انظر : أوضح المسالك ٢٨٠/٣ ، وإرشاد السالك ٥٩٥/٢ ، والتصريح ١١٨/٢.

يُجمعُ ولا يُؤَنّثُ ، فجاءوا بِهِ على أصلِهِ ، وهذا مبنيٌّ على رأي الكوفيين أنّ النعتَ بالمصدرِ على تأويلِ مشتقٍّ ، اسمِ فاعلٍ ، أو اسمِ مفعولٍ ، أو نعتٍ بالمصدرِ نفسِهِ مبالغةً وادعاءً على سبيلِ المجازِ[١] .

يقول ابنُ جنيٍّ في ذلك : " فلمّا كان الغرضُ في قولهم : "رجلٌ عدلٌ"، إنّما هو إرادةُ المصدرِ والجنسِ ، جُعِلَ الإفرادُ والتذكيرُ أمارةً للمصدرِ المذكرِ "[٢].

وقد طرح ابنُ جنيٍّ ثلاثةَ تساؤلاتٍ وأجابَ عنها ، وذلك لِيُقَررَ أنّ التزامَ المصدرِ الإفرادَ والتذكيرَ إذا نُعتَ به أقوى وأبلغُ .

الأول : إذا كان المصدرُ نفسُهُ قد جاء مؤنثًا فما كان محمولًا عليه أجدرُ بالتأنيثِ ، وفي ذلك يقولُ : " فَإنْ قلتَ : فإنّ نفسَ لفظِ المصدرِ قد جاء مؤنثًا نحو ، الزّيَادة ، والعِبَادة ، والضُئُولة ، والجُهُومة ، والمَحمِيّة ، والمَوجِدَة ، والطّلَاقَة ، والسّبَاطة ، وهو كثيرٌ جدًّا ، فإذا كان نفس المصدر قد جاء مؤنثًا فما هو في معناه ومحمولٌ بالتأويلِ عليه أَحجي بتأنيثِهِ"[٣] .

وأجابَ ابنُ جِنّيٍّ عن هذا التساؤلِ الذي طرحه بقوله: " قيل: الأصلُ لقوتِهِ أحملُ لهذا المعنى من الفرع لضعفِهِ ، وذلك أَنّ الزّيَادةَ ، والعِبَادة، والجُهُومة ، والطّلاقَة ، ونحو ذلك مصادرٌ غيرُ مشكوكٍ فيها فلحاقُ التاء

---

(١) انظر : إرشاد السالك ٥٩٥/٢ ، والتصريح ١١٨/٢ ، وشرح الأشموني ٣٢٣/١ .
(٢) الخصائص ٢٠٦/٢ .
(٣) المصدر السابق ٢٠٦/٢ .

لها لا يخرجُها عما ثبتَ لها في النفسِ من مصدريتِها ، وليس كذلك الصفة، لأنّها ليست في الحقيقة مصدرًا ، وإنّما هي متأوّلةٌ عليه ، ومردودةٌ بالصيغة إليه ، فلو قيل : رجلٌ عدلٌ ، وامرأةٌ عدلةٌ ، وقد جرت صفةً كما ترى لم يؤمن أنْ يُظَنّ بها أنّها صفةٌ حقيقيةٌ ... فلم يكن فيها من قوةِ الدلالةِ على المصدريةِ ما في نفسِ المصدرِ، فالأصولُ لقوتِها يُتصرّفُ فيها، والفروعُ لضعفها يُتوقّفُ بها ، ويُقصَرُ عن بعضِ ما تُسَوّغُهُ القوةُ لأصولها"[(١)].

الثاني : أَنّه قد وردت مصادرُ منعوتٌ بها مؤنثةٌ ، فقد قالوا: رجلٌ عدلٌ، وامرأةٌ عدلةٌ ، وفرسٌ طوعةُ القيادِ وقولُ الشاعر :

وَالحَيّةُ الحَتْفَةُ الرَّقْشَاءُ أَخرَجَهَا مِنْ بَيْتِهَا آمِنَاتُ اللهِ والكَلِمُ[(٢)]

فأَنّثَ المصدرَ المنعوتَ بِهِ " الحتفة "[(٣)] .

وقد أجابَ عن ذلكَ بأَنّهم لم يُرِيدُوا البُعدَ عن الأصلِ في الوصف ،

---

(١) المصدر السابق ٢٠٦/٢ ، وانظر لسان العرب (عدل) .

(٢) البيت من البسيط ، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٤٦١ ، ومنسوب إليه في الخصائص ١٥٥/١ ، ٢٠٧/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٧/١، وبلا نسبة في تمهيد القواعد ٣٣٤٢/٧ .
و"الحَتْفَةُ" من "الحَتفِ" وهو الهلاك ، يريد : خرجت من بيتها ، أي : جحرها لتلقى حتفها . انظر اللسان : "حَتَف" .
والشاهد في قوله : " والحيّةُ الحتفة " حيث أَنّث المصدر المنعوت به .

(٣) المصدر السابق ٢٠٦/٢ ، ٢٠٧ .

وهو الفرقُ بينَ المذكرِ والمؤنثِ ، فكانَ ذلك في حفظِ الأصولِ والتّلَفُّتِ إليها مثلَ إخراجِ بعضِ المعتلّ على أصلِهِ نحو : " استَحْوَذ ، وضَنِنُوا ، وبناءً على ذلك أَنّثَ بعضُهُم فقال : خصمةٌ وضيفةٌ ، وجمع فقال:

يَا عَينُ هَلّا بَكَيتِ أَربْدَ إِذْ قُمْنَا وَقَامَ الخُصُومُ فِي كَبَدِ(١)

وقال الآخر :

إِذَا نَزَلَ الأَضيَافُ كَانَ عَذَوِّرًا عَلَى الحَيِّ حَتّى تَستَقِلّ مَرَاجِلُه(٢)

فقد جمع في البيت الأول : "الخُصُوم" والثاني " الأَضياف "(٣) .

الثالث : لِمَ أُنِثّ المصدرُ أصلًا ؟ وما الذي سَوّغَ التأنيثَ فيه مع

---

(١) البيت من المنسرح ، وهو للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه ص٧١ ، ومنسوب إليه في الخصائص ٣٢١/٣ ، وبلا نسبة في الخصائص ٢٠٧/٢ .

"أَرْبَد" هو : أربد بن قيس بن جزء وكان أخا لبيد لأمِّهِ ، و" في كَبَدٍ" أي : في شدةٍ وعناءٍ . انظر اللسان "كَبَد" .

والشاهد في قوله " الخصوم " حيث جمعها .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لزينب بنت الطثرية في أمالي القالي ص ٣٤٦ ، واللسان (عَذَرَ) وبلا نسبة في الخصائص ١٢٢/٢ ، ٢٠٧/٢ .

العَذوَّر: السَّيِّءُ الْخُلُق، وإنّما جعلَتْه عَذوَّراً لشِدَّةِ تَهَمُّمِه بأَمر الأَضياف وحِرْصِه عَلَى تعجيلِ قِراهم حَتَّى تَسْتَقِلَّ الْمَرَاجِلُ عَلَى الأَثافيّ. والمَراجلُ: الْقُدُورُ.اللسان (عَذَرَ)

والشاهد في قوله " الأضياف " حيث جمعها .

(٣) انظر : الخصائص ٢٠٦/٢ ، ٢٠٧ .

معنى العمومِ والجنسِ ، وكلاهما إلى التذكير ؟ وأجاب عن هذا التساؤل بأنّ علةَ جوازِ تأنيثِ المصدرِ مع ما ذكرتُهُ من وجوبِ تذكيرِهِ أنّ المصادرَ أجناسٌ للمعاني ، كما أنّ غيرَهَا أجناسٌ للأعيانِ ، نحو : رجل ، وفرس ، وغلام ، ودار ، وبستان ، فكما أنّ أسماءَ أجناسِ الأعيانِ قد تأتي مؤنثةً لفظًا لا معنىً نحو : غُرفة ، ومَروَحَة ، ومَقرَمَة ، كذلك جاءت بعضُ أجناسِ المعاني مؤنثةً لفظًا لا معنىً ، نحو : المَحمَدَة، والمَوجِدَة، والرّشَاقَة ... الخ[1] .

وبعد طرح هذه التساؤلات والإجابة عنها من ابن جِنِيّ ذهبَ إلى أنّ تأنيثَ المصدرِ المنعوتِ بِهِ وجمعَهُ ليس قبيحًا ولا مستكرهًا ، وإنْ كان الإفرادُ والتذكيُر أقوى في اللغةِ ، وأعلى في الصنعةِ[2] .

تعقيب :

مما سبق يظهر لي أنّ المصدر إذا وقع نعتًا التُزِمَ فيه الإفرادُ والتذكيرُ ، وأنّ العلة في التزامِهِ الإفرادَ والتذكيرَ فيها رأيان : أحدُهما : أنّه على حذفِ مضافٍ وإقامةِ المضافِ إليه مُقامَهُ دونَ أَنْ يُغَيِّرَ ، وهو رأي البصريين ، الآخر : أنّ الأصل في المصدر ألّا يُثَنّى ولا يُجمعُ ولا يُؤَنّثُ ، فإذا نعتوا به جاءوا به على الأصلِ ، أو نُعتَ بالمصدرِ نفسِهِ مبالغةً وادّعاءً على سبيلِ المجاز ، وهو رأي الكوفيين وهو الذي تميلُ إليه النفسُ ؛ لما فيه من المبالغة فعندما يُقالُ : "محمدٌ عَدْلٌ" بالمصدر فكأنّ العدلَ كُلّهُ قد تجسد فيه ، بخلاف ما إذا قِيلَ : "محمدٌ عادلٌ" بغير المصدر فهو أحد الّذِينَ

---

(١) انظر: السابق ٢٠٧/٢ .

(٢) انظر : السابق ٢٠٨/٢ .

يُنعَتُونَ بصفة العدل ، وإن وردت في اللغة بعض المصادر منعوتًا بها ولم تلزم الإفراد والتذكير فإنَّ الأفصح والأقوى في اللغة هو التزام الإفراد والتذكير .

ونظير هذه المسألة وقوعُ المصدرِ خبرًا ، أو حالًا، حيث يلزم أيضًا الإفرادَ والتذكيرَ فتقول : أنتَ عدلٌ ، وأنتما عدلٌ ، وأنتم عدلٌ ، وأنتِ عدلٌ" وأنتُنّ عدلٌ ، وتقول في الحال : طلع زيدٌ بغتةً ، وطلع الزيدان بغتةً، وطلع الزيدون بغتةً ، وطلعت هندٌ بغتةً ، وطلعت الهندان بغتةً ، وطلعت الهنداتُ بغتةً

قال الشاطبي ــ رحمه الله ــ بعد انتهائِهِ من الحديث عن مسألة وقوع المصدر وصفًا " فإنّ المسألةَ في النعتِ والخبرِ والحالِ واحدةٌ"(١) .

ومن الأشياء التي يُنعتُ بها وتلزمُ الإفرادَ والتذكيرَ " أفعل التفضيل" إذا استعمل بـ " مِنْ " أو أضيف إلى نكرةٍ ، نحو : " مررتُ برجلٍ أفضلَ من زيدٍ ، وبرجلين أفضلَ من زيدٍ ، وبرجالٍ أفضلَ من زيدٍ ، وبامرأةٍ أفضلَ من زيدٍ ، وبامرأتين أفضلَ من زيدٍ ، وبنسوةٍ أفضلَ من زيدٍ ، ونحو: مررتُ برجلٍ أفضلَ شخصٍ ، وبرجلين أفضلَ شخصين ، وبرجالٍ أفضلَ شُخُوصٍ، ومررتُ بامرأةٍ أفضلَ مُرَبِّيَةٍ ، وبامرأتين أفضلَ مُرَبِّيَتَينِ ، وبنسوةٍ أفضلَ مُرَبِّيَاتٍ(٢) .

---

(١) انظر : شرحه على الألفية ٦٤٥/٤ .

(٢) انظر التصريح ١١١/٢ ، وانظر ص ٣٦ وما بعدها، فقد تم بسط القول في المسألة.

٥-وقوعُ " حَرَىً " اسماً منوناً يلزمُ الإفرادَ والتذكيرَ

من الألفاظِ الّتي لازمت الإفرادَ والتذكيرَ لفظُ " حَرَىً " ويكونُ منونًا، فتقولُ : هذا طالبٌ حرىً أنْ ينجحَ ، وهذانِ طالبانِ حرىً أنْ ينجحَا ، وهؤلاءِ طلابٌ حرىً أنْ ينجحُوا ، وهذه طالبةٌ حرىً أنْ تنجحَ ، وهاتانِ طالبتانِ حرىً أنْ تنجحَا ، وهؤلاءِ طالباتٌ حرىً أنْ ينجحْنَ ، فـ"حرىً" في الأمثلة السابقة مصدرٌ موصوفٌ به بمعنى : حقيقٌ أو جديرٌ ، ومنه قولُ الشاعرِ :

وَهُنّ حَرىً ألّا يُثِبْنَكَ نَقْرَةً وَأَنْتَ حرَىً بِالنّارِ حِينَ تُثِيبُ[١]

أي : هُنّ أجدرُ ، وأَنتَ أجدرُ ، أو أنتَ خَلِيقٌ ، أو أنتَ حَقِيقٌ[٢] .

ويرى البعضُ أنّ "حرى" يأتي فعلًا بمعنى " عَسَى " التي تفيد الرجاء يُقالُ : حَرَى زيدٌ أَنْ يجئَ " بمعنى : "عَسَى زيدٌ أنْ يجئَ" .

وقالوا بأَنّ " حَرَى " في قولِ الشاعرِ :

---

(١) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في إسفار الفصيح ٥٦٢/١ ، ولسان العرب (نقر، حرى) ، والتذييل والتكميل ٣٣٠/٤ ، وشرح ألفية ابن ماك للشاطبي ٦٤٦/٤ .
والشاهد في قوله : (حرى) في الموضعين حيث جاء خبرًا بمعنى حقيق أو جدير.

(٢) انظر : إسفار الفصيح ٥٦١/١ ، والتذييل والتكميل ٣٣٠/٤ ، ٣٣١ ، وتمهيد القواعد ١٢٦٤/٣ ، والنحو الوافي ٦٢٩/١ .

إِنْ تَقُلْ : هُنَّ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ فَحَرَى أَنْ يَكُونَ ذَاكَ وَكَانَا[١]

بمعنى "عَسَى " وليست بمعنى : "حقيق" أو "جدير" [٢].

وذكر أبو حيّان أنّ كونَ " حَرَى " فعلًا ماضيًا بمعنى " عَسَى" يحتاجُ إلى نقلٍ عن العربِ يثبتُ صحةَ ذلك ، وذكر أنّه يمكن أَنْ يكون حدث تصحيفٌ عند ابنِ مالكٍ وظَنّ أنّ "حرىً" الاسم المنون هو "حَرَى" الفعل الماضي[٣] .

وردَّ العلماءُ على أبي حيّان بأنّ ابنَ مالكٍ إمامٌ حُجّةٌ من الراسخين في علم اللغة ، ولا شكّ في قُبحِ نِسْبَتِه إلى أنّه قد تصحّف عليه اللفظُ [٤] .

ورُدَّ عليه أيضًا بأنّ ابنَ مالكٍ مسبوقٌ بهذا القول[٥] .

---

(١) البيت من الخفيف ، وهو منسوب للأعشى في إسفار الفصيح ٥٦٢/١، والتذييل والتكميل ٣٣٠/٤ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام ٣٤٩/١ ، وتمهيد القواعد ١٢٦٣/٣ ، وورد بلا نسبة في همع الهوامع ٤٧٠/١ .
والشاهد في قوله : " فحرى أن يكون ذاك " حيث استعمل " حرى " فعلًا ماضيًا بمعنى " عسى " الذي يفيد الرجاء .

(٢) انظر إسفار الفصيح ٥٦٢/١ ، وشرح التسهيل ٣٨٩/٢ ، وتمهيد القواعد ١٢٦٤/٣

(٣) انظر : التذييل والتكميل ٣٣٠/٤ ، ٣٣١ ، و تمهيد القوعد ١٢٦٤/٣ ، وهمع الهوامع ٤٧٠/١ .

(٤) انظر : تمهيد القواعد ١٢٦٤/٣ .

(٥) انظر: إسفار الفصيح ٥٦٢/١ ، وهمع الهوامع ٤٧٠/١ .

تعقيب :

مما سبق يظهرُ لَيَ أَنَّ " حرىً " من الألفاظِ التي تستعملُ مصـــدرًا منونًا موصوفًا بِهِ ملازمًا للإفرادِ والتذكيرِ ، وتستعمل فعلًا ماضيًا بمعنـــى " عَسَى" ، والاستعمال الأول هو المعنيُّ في هذا البحث .

٦-أسماءُ الأفعالِ بين التزامِ الإفرادِ والتذكيرِ والمطابقةِ

من الأسماءِ التي تلزمُ الإفرادَ والتذكيرَ اسمُ الفعل ، وفاعلُهُ يمكن أنْ يكونَ دالًّا على المفردِ المذكرِ أو المؤنثِ ، أو المثنى المذكرِ والمؤنثِ، أو الجمعِ بنوعيه ، فعندما تقول : " صهْ " يمكن أن يكون الفاعلُ : أنتَ، أو أنتِ ، أو أنتُمَا ، أو أنتُمْ ، أو أنتُنّ .

قال السِّيرافيُّ : " ومنها قوله :

تَرَاكِهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِهَا [١]

فهذا اسمٌ لقوله : اتركْهَا ، وكذلك قولُه :

مَنَاعِهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِهَا[٢]

---

(١) صدر بيت من الرجز ، وتمامه " :

أَمَا ترى الموتَ لَدَى أوراكِهَا"

وهو منسوب إلى طفيل بن يزيد الحارثي في لسان العرب (تـرك) ، وورد غير نسوب في الجمل في النحو للخليل بن أحمد ٢٠٤/١ ، والكتاب ٢٤٢/١ ، ٢٤٣ ، وشرحه للسيرافي ٦٣/١ ، ١٤٣/٢ ، ٣٥/٤ ، والمقتضب ٣٦٩/٣، والأصول في النحو ١٣٣/٢ ، والإنصاف ٤٣٧/٢ .

والشاهد في قوله " تَرَاكِها " فهو اسم فعل أمر بمعنى " اتركْ " .

(٢) صدر بيت من الرجز ، وتمامه :

أَمَا تَرَى الموتَ لَدَى أرباعِهَا " =

وهو اسمٌ لقوله " امنعوا " ، والواحد ، والاثنان ، والجميع ، والمؤنث في ذلك سواء "(١)

اَمّا اسم الفعل الذي تلحقه كاف الخطاب فَإنّه يُثَنّى ويُجمعُ ويُذَكَّرُ ويُؤنث حسب المخاطب ، فتقول مثلًا : "عليكَ نفسَكَ"، و"عليكِ نفسَكِ"، و"عليكُما أنفسَكما"، و"عليكم أنفسَكم"، و"عليكنَّ أنفسَكنَّ"، و"إليكَ عنّي"، و"إليكِ عنّي"، و"إليكما عنّي"، و"إليكُم عنّي"، و"إليكنَّ عنّي" (٢).

ومن أسماء الأفعال ما يستعمل بكاف الخطاب ومن دونها ، فإذا استعمل من دونها التُزِمَ فيه الإفرادُ والتذكيرُ ، وإذا استعمل بها رُوعِيَ فيه المخاطب وذلك مثل اسم الفعل "ها"

فتقول فيه دون كاف الخطاب :"هَا يا رجلُ"، و"ها يا رجلانِ"، و"هَا يا رجالُ"، و"هَا يا امرأةُ"، وها يا امرأَتانِ"، و"ها يا نسوةُ " بالقصر والتزامِ الإفرادِ والتذكيرِ ، وتقول : هَاءَ يا رجلُ"، و"هاءَ يا رجلان"، و"هَاءَ يا رجالُ"، و"هَاءَ يا امرأةُ"، وهاءَ يا امرأتانِ"، و"هاءَ يا نسوةُ " بالمَدِّ والتزامِ

وهو منسوب إلى راجز من بكر بن وائل في شرح أبيات سيبويه ٢٦١/٢ ، وورود غير منسوب في الكتاب ٢٤٢/١ ، ٢٧٠/٣ ، والمقتضب ٣٧٠/٣ ، وشرح كتاب سيبويه ٢٢٦٣/١ ، ٣٤٣ ، والإنصاف ٤٣٧/٢ .
والشاهد في قوله (مناعها) فهو اسم فعل أمر بمعنى : "امنعْ" .

(١) انظر : شرح كتاب سيبويه ١٤٣/٢ ، وتمهيد القواعد ٣٨٧٢/٨ ، ودليل الطالبين لكلام النحويين ٧٨/١ ، والنحو الوافي ١٥٨/٤ .

(٢) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣٣/٢ ، وجامع الدروس العربية ١٥٥/١ .

الإفرادِ والتذكيرِ ، وهذا هو الاستعمالُ الأوّلُ لها .

وتقول هَاكَ يا رجلُ"، و"هاكما يا رجلانِ"، و"هَاكُمْ يا رجالُ"، و"هَاكِ يا امرأةُ"، و"هاكما يا امرأتان"، و"هاكُنّ يا نسوةُ " بالقصر ، وتقول : "هَاءَكَ يا رجلُ"، و"هاءكُما يا رجلان"، و"هَاءَكُمْ يا رجالُ"، و"هَاءَكِ يا امرأةُ"، و"هاءكما يا امرأتان"، و"هاءَكُن يا نسوةُ" بلحاق كاف المخاطب والمطابقة في الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير والتأنيث وبالقصر والمَدِّ ، وهذا هو الاستعمال الثاني لها .

وتَخْلُفُ الكافَ همزةٌ تَتَصَرّفُ تَصَرُّفَ الكافِ ، فتقول : "هاءَ يا رجلُ" ، "وهاءِ يا امرأةُ" ، و"هاؤما يا رجلانِ" ، و"هاؤما يا امرأتانِ" و"هاؤم يا رجالُ" ، قال تعالى : ﴿ هَاؤُمُ اقرَؤا كِتَابِيَهْ ﴾ (١)، و"هاؤنّ يا نسوة" ، وهذا هو الاستعمال الثالث لها ، وهو أفصح الاستعمالات وأجودها (٢).

وقد بيّن ابنُ يعيش العِلّةَ في التزام هذه الأسماءِ الإفرادَ والتذكيرَ ، وكذلك العِلّةَ فيما خرج من هذه الأسماءِ عن أصلِهِ وطابقَ ما بعده فقال : " واعلم أنّ البابَ والقياسَ في هذه الأسماءِ أنْ لا يلحَقها ضميرُ تثنيةٍ، ولا جمعٍ، لأنّ هذه الأسماءَ إنّما سُمّيت بها الأفعالُ لضربٍ من الاختصار ... وعلى هذه اللغة أكثرُ الاستعمال، وإنّما لَمّا نابت عن الأفعالِ، وقامت

---

(١) سورة الحاقة : من الآية /١٩ .

(٢) انظر :شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٥٥/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٢/٢ ، ٣٣ ، وتمهيد القواعد ٣٨٤٦/٨ .

مقامَها، قويت الدلالةُ على معناها، فصارت كالمرادِفة لها، فظهر الضميرُ في بعض الأحوال، ليُؤذِن بقوةِ الشبَه بهذه الأفعالِ الّتِي هي في معناها، وليُعْلِم أيضًا بظهوره أن في باب "صَهْ"، و"مَهْ"، ضميرًا، كما قالوا: "المَقْوُودُ"، و"الحَوَكَةُ"، و"أَغْيَلَتِ المرأةُ" ... ليكون ذلك مَنْبهَة، وأمارةً على أنّ الأصل ذلك" (١)

ومن أسماءِ الأفعالِ ما فيه للعرب لغتانِ : إحداهما : يلزمُ فيها الإفرادَ والتذكيرَ ، والأخرى : يطابق فيها ما بعده ، وذلك مثل "هَلُمَّ" ، فللعربِ فيها مَذهبَانِ :

أحدهما : مذهبُ أهلِ الحجاز وهو أنْ تكونَ بلفظِ واحدٍ مع المفردِ والمثنى ، والجمع ، والمذكر ، والمؤنث ، فتقول : " هَلُمَّ يا رجلُ " و "هَلُمَّ يا رجلانِ" و"هَلُمَّ يا رجالُ" و"هَلُمَّ يا امرأةُ " و" هَلُمَّ يا امرأتانِ" ، و"هَلُمَّ يا نسوةُ" ، وهو قياسٌ ، وبه ورد التنزيل قال تعالى : ﴿ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾(٢) ، أفرد والمخاطب جماعة .

والسببُ في كونِ هذا هو القياسَ أنّه اسمٌ ، والأسماء لا تتصلُ بها علامةُ الضميرِ المرفوعِ ، وإنّما تتصلُ هذه العلامةُ في الأفعالِ ، والدليلُ على خروجِهِ عن حكمِ الأفعالِ أنّهم لم يقولوا للواحد " أَلمِمْ " بإظهار الضعيف ، نحو: " اردُدْ " و " اشدُدْ " ، فلمّا رُكِّبَ مع غيرِهِ ، وسُمِّيَ به ،

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣٣/٢ ، ٣٤ .

(٢) سورة الأحزاب من الآية ١٨

خرج عن حكمِ الفعلِ فلمْ تظهرْ فيه علامةُ تثنيةٍ ولا جمعٍ .

الآخر : وهو مذهبُ بني تميمٍ ، وهو اعتبار الفعل ، وتغليب جانبه ، وهو الفعل " لَمَّ " ، فيثنون ، ويجمعون فيقولون : " هَلُمَّ يا رجلُ " ، و " هَلُمَّا يا رجلانِ" ، و"هَلُمُّوا يا رجالُ " ، وهَلُمِّي يا امرأة " و " هَلُمَّنْ يا نسوة"(١) .

تعقيب :

مما سبق يتبين أنَّ أسماءَ الأفعال تلزمُ الإفرادَ والتذكيرَ في غالبِ استعمالها ؛ لأنّها سُمِّيَت بها الأفعالُ للاختصارِ ، وهناك بعضُ أسماءِ الأفعالِ تطابقُ ما بعدها في الإفرادِ ، والتثنيةِ ، والجمعِ ، والتذكيرِ ، والتأنيثِ ، وهي أسماءُ الأفعال التي تتصل بها كافُ الخطاب ، فإنّه يُراعى فيها المخاطبُ : المفردُ ، أو المثنى ، أو الجمعُ ، مذكرًا ، أو مؤنثًا ؛ تنبيهًا على الأصل في الأفعال التي هي شبيهةٌ بها وهو اتصال هذا الضمير بها ، وأنَّ " هَلُمَّ " من الألفاظَ التي تلزمُ الإفرادَ والتذكيرَ على لغةِ أهلِ الحجازِ ، وبها ورد القرآنُ الكريمُ ، وتطابقُ ما بعدها على لغةِ بني تميمٍ .

---

(١) انظر شرح الكتاب للسيرافي ١٤٢/٢ ، والمفصل ١٩٣/١ ، وشرحه لابن يعيش ٣٠/٣، وشرح الألفية للشاطبي ٤١٨/٢ .

خاتمة

الحمدُ للهِ بفضلِهِ تتِمُّ الصّالحاتُ ، والصلاةُ والسلامُ على نَبيّنَا محمدٍ خَاتَمِ الأنبياءِ والرسالاتِ ، وعلى آلِهِ وصحبِهِ الطّيّبينَ الطّاهِرينَ الثّقَاتِ.

وبعد ...

فهذه أَهَمِّ النتائجِ التي توصّلتُ إليها خلالَ البحثِ والدّراسة :

١ ــ أَنّ بعض الأسماء تلزم الإفراد والتذكير ولا يفارقها ذلك .

٢ ــ أَنّ الاستعمالات تلزمُ الإفرادَ والتذكيرَ .

٣ ــ أَنّ المصدر المنعوت به يكون لزومُهُ الإفرادَ والتذكيرَ أقوى وأبلــغَ مِمّا ورد في اللغةِ من مطابقتِهِ للمنعوتِ .

٤ ــ أَنّ لفظ " وَحدَ " يلزمُ الإفرادَ والتذكيرَ في الأعــم الأغلــب ، وقــد سمعت تثنيته شُذُوذًا .

٥ ــ أَنّ الأفصح في لغة العرب التزام " أَيّ " ، و "ذُو" الإفرادَ والتذكيرَ .

٦ ــ أَنّ لزومَ إفرادِ ضميرِ الغائب المجرور بــ " رُبَّ " وتــذكيره عنــدَ تثنية التمييز ، وجمعِهِ أشهرُ من المطابقة .

٧ ــ أَنّ علةَ التزامِ صيغتي التعجبِ القياسيتينِ الإفــرادَ والتــذكيرَ هــو إجراؤُهما مُجرَى المثلِ .

٨ ــ أَنَّ الرأيَ الراجحَ في عِلّةِ التزامِ " ذا " من " حَبِّذَا " الإفرادَ والتذكيرَ هو إجراؤُه مُجرَى المثلِ ؛ لخلوه من الاعتراض عليه .

٩ ــ أَنَّ " هَلُمَّ " من الألفاظَ التي تلزمُ الإفرادَ والتذكيرَ على لغةِ أهلِ الحجازِ وبها ورد القرآنُ الكريمُ ، وتطابقُ ما بعدها على لغةِ بني تميمٍ .

وَصَلّى اللهُ ، وَسَلّمَ ، وَبَارَكَ عَلَى سَيّدِنَا محمّدٍ ، وعَلَى آلِهِ وصحبِهِ أجمعين ﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾[1] .

(١) سورة هود من الآية : ٨٨ .

ثبت المصادر والمراجع

١. الأدب المفرد للإمام البخاري ــ تحقيق / سمير بن أمين الزهيري ــ الناشر : مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ــ الرياض ــ الطبعة الأولى (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م) .

٢. الأفعال للسَّرَقُسْطِي ــ تحقيق : الدكتور / حسين محمد محمد شرف، والدكتور / محمد مهدي علام ــ الناشر ــ الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م) .

٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيّان ــ تحقيق : رجب عثمان محمد ــ الناشر : مكتبة الخانجي ــ القاهرة ــ (دون تاريخ) .

٤. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لابن القيم الجوزية ــ تحقيق: الدكتور/ محمد بن عوض بن محمد السهلي ــ الناشر: أضواء السلف ــ الرياض ــ الطبعة الأولى (١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م) .

٥. أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ــ الناشر ــ دار الأرقم ــ الطبعة الأولى ــ (١٤٢٠ ه - ١٩٩٩ م) .

٦. إسفار الفصيح للهروي ــ تحقيق / سعيد بن محمد قشاش ــ الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية . الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ) .

٧. الأصول في النحو لابن السراج ــ تحقيق : عبد الحسين الفتلي ــ الناشر ــ مؤسسة الرسالة ــ بيروت ــ (دون تاريخ) .

٨. الأمالي لأبي علي القالي ــ تحقيق : الشيخ / صلاح بن فتحي هلل،

والشيخ / سيد بن عباس الجليمي ــ الناشــر : مؤسســة الكتــب الثقافية ــ بيروت ــ لبنان ــ الطبعــة الأولــى (١٤٢٢هـــ - ٢٠٠١م) .

٩. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصــريين والكــوفيين لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : الشيخ / محمد محيي الدين عبــد الحميــد ــ الناشــر : المكتبــة العصــرية ــ الطبعــة الأولــى (١٤٢٤هـــ ــ ٢٠٠٣م) .

١٠. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ــ تحقيق : يوسف الشيخ محمد البقاعي ــ الناشر : دار الفكر للطباعة والتوزيع (دون تاريخ) .

١١. البديع في علم العربية لابن الأثير ــ تحقيق : فتحي أحمــد علــي الدين ــ الناشر ــ جامعة أم القرى ــ المملكة العربية السعودية ــ الطبعة الأولى (١٤٢٠ ه - ١٩٩٩ م) .

١٢. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ــ تحقيق : الدكتور / عباس مصطفى الصالحي ــ الناشر : دار الكتاب العربي ــ الطبعة الأولى (١٤٠٦هـــ _ ١٩٨٦م) .

١٣. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبى حيــان الأندلســى ــ تحقيق : الدكتور/ حسن هنداوي ــ الناشر : دار القلم ــ دمشق ــ الطبعة الأولى (دون تاريخ) .

١٤. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ــ تحقيق:محمد بركات الناشر:دار الكتاب العربي للطباعة والنشر (١٣٨٧هـــ - ١٩٦٧م).

١٥. التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ــ نشر : دار الكتب العلمية ــ بيــروت ــ الطبعــة الأولــى (١٤٢١هـــ ــ

٢٠٠٠م) .

١٦. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ــ تحقيق : أد/على محمد فاخر ، وأد/ على السنوسى محمد وآخرين، نشر: دار السلام ــ القاهرة ــ الطبعة الأولى (١٤٢٨هـ) .

١٧. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ــ تحقيق: الأستاذ الدكتور / عبد الرحمن علي سليمان ــ الناشر : دار الفكر ــ الطبعة الأولى (١٤٢٨ ه – ٢٠٠٨ م) .

١٨. جامع الدروس العربية لمصطفى الغلاييني ــ الناشر : المكتبة العصرية ــ صيدا ــ بيروت ــ الطبعة الثامنة والعشرون (١٤١٤ه-١٩٩٣م) .

١٩. الجمل في النحو للخليل بن أحمد ــ تحقيق : الدكتور/ فخر الدين قباوة ــ الناشر : مؤسسة الرسالة (١٤٠٥ه -١٩٨٥م) .

٢٠. الجنى الداني في شرح حروف المعاني ــ تحقيق : الدكتور / فخر الدين قباوة ، والأستاذ / محمد نديم فاضل ــ الناشر : دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان ــ الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ – ١٩٩٢م)

٢١. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ــ الناشر: دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان ــ الطبعة الأولى (١٤١٧هـ ــ ١٩٩٧م) .

٢٢. الخصائص لابن جني ــ تحقيق : الدكتور / حسين محمد شرف ــ الناشر : الهيئة العامة المصرية للكتاب ــ الطبعة الرابعة (دون تاريخ)

٢٣. الدرر اللوامع على همع الهوامع لأحمد بن أمين الشنقيطي ــ تحقيق : الدكتور / عبد العال سالم مكرم ــ الناشر : دار البحوث العلمية ــ الكويت ــ الطبعة الأولى١٤١٤ (ه – ١٩٨١م) .

٢٤. ديوان أمية بن أبي الصلت ــ جمع وتحقيق : الدكتور / عبد الحفيظ السطلي ــ الناشر : المطبعة التعاونية ــ دمشق (٢٠٠٠ه – ١٩٧٤م) .

٢٥. ديوان رؤبة بن العجاج = مجموع أشعار العرب ــ جمع وترتيب : وليم ابن الورد البروسي ــ الناشر: مطابع دروغولين ــ ليبسيغ (١٩٠٣م)

٢٦. ديوان طرفة بن العبد ــ تحقيق : الدكتور / مهدي محمد ناصر الدين ــ الناشر : دار الكتب العلمية ــ الطبعة الثالثة (١٤٢٣ه – ٢٠٠٢م)

٢٧. ديوان عنترة بن شداد ــ دراسة وتحقيق : محمد سعيد مولوي ــ الناشر : المكتب الإسلامي ــ القاهرة (دون تاريخ) .

٢٨. ديوان الفرزدق ــ تحقيق / علي فاعور ــ الناشر : دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان ــ الطبعة الأولى (١٤٠٧ه – ١٩٨٧م).

٢٩. ديوان لبيد بن ربيعة العامري ــ شرح الطوسي ــ تحقيق : الدكتور / حنا نصر الحتى ــ الناشر : دار الكتاب العربي ــ بيروت ــ الطبعة الأولى(١٤١٤ه – ١٩٩٣م) .

٣٠. السنن الكبرى للنسائي ــ تحقيق : حسن عبد المنعم شلبي . الناشر: مؤسسة الرسالة ــ بيروت ــ الطبعة الأولى (١٤٢١ه –

١٩٢١م) .
٣١. شذا العرف في فن الصرف للشيخ الحملاوي تحقيق : نصر الله عبد الرحمن نصر الله ــ الناشر : مكتبة الرشد ــ الرياض (دون تاريخ) .
٣٢. شرح أبيات سيبويه للسيرافي ــ تحقيق : الدكتور / محمد علي هاشم ــ الناشر : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (١٣٩٤ه ــ ١٩٧٤م) .
٣٣. شرح الآجرومية لسلميان بن داوود التكريتي ــ تحقيق : جايد زيدان مخلف ــ الناشر : جامعة تكريت (١٤٢٥ه – ٢٠٠٤م) .
٣٤. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ــ الناشر : دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان ــ الطبعة الأولى (١٤١٩هـ ــ ١٩٩٨م) .
٣٥. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ــ تحقيق : الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد ــ الناشر : دار التراث ــ القاهرة ــ الطبعة العشرون (١٤٠٠هـ ــ ١٩٨٠م) .
٣٦. شرح المكودي على ألفية ابن مالك ــ تحقيق : الدكتور / عبد الحميد هنداوي ــ الناشر : المكتبة العصرية ــ بيروت ــ لبنان (١٤٢٥ه – ٢٠٠٥م) .
٣٧. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ــ محمد باسل عيون السود ــ الناشر : دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ الطبعة الأولى (١٤٢٠ه ــ ٢٠٠٠م) .
٣٨. شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق : الدكتور/ عبد الرحمن السيد، والدكتور / محمد بدوي المختون ــ الناشر : دار هجر ــ مصر ــ

الطبعة الأولى (١٤١٠هـ ــ ١٩٩٠م) .

٣٩. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ــ تحقيق : الدكتور / صاحب أبو جناح ــ الناشر : جامعة الموصل ، دار الكتب للطباعة والنشر ــ الطبعة الأولى (١٤٢٠ه ــ ١٩٨٠م) .

٤٠. شرح السنة للبغوي ــ تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، ومحمد زهير الشاويش ــ الناشر : المكتب الإسلامي ــ دمشق ــ بيروت

٤١. شرح شذور الذهب للجوجري ــ تحقيق : نواف بن جزاء الحارثي ــ الناشر : عمادة البحث العلمي في الجامعة الإسلامية ــ المدينة المنورة ــ الطبعة الأولى (١٤٢٣ه ــ ٢٠٠٤م) .

٤٢. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري ــ تحقيق/ عبد الغني الدقر ــ نشر: الشركة المتحدة للتوزيع ــ سوريا (دون تاريخ) .

٤٣. شرح شواهد شافية ابن الحاجب لعبد القادر البغدادي ــ تحقيق : محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محيي الدين عبد الحميد ــ الناشر : دار الكتب العلمية ــ بيروت (١٤٠٢ه ــ ١٩٨٢م) .

٤٤. شرح شواهد المغني للسيوطي ــ تحقيق : أحمد ظافر كوجان ، محمد محمود ابن التلاميذ التركزي الشنقيطي ــ الناشر : لجنة التراث العربي (١٣٨٦ه ــ ١٩٦٦م) .

٤٥. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ــ تحقيق / عدنان عبد الرحمن الدوري ــ الناشر : مطبعة العاني ــ بغداد (١٣٩٧ه – ١٩٧٧م) .

٤٦. شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري ــ تحقيق : الشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد ــ الناشر : مكتبة القاهرة ــ الطبعة الحادية عشرة (١٣٨٣ه) .

٤٧. شرح كافية ابن الحاجب للرضي ــ تحقيق الدكتور / عبد العال سالم مكرم ــ عالم الكتب ــ القاهرة ــ الطبعة الأولى (١٤٢١هـ ــ ٢٠٠٠م)

٤٨. شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق : الدكتور / عبد المنعم أحمد هريدي، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى بمكة المكرمة (دون تاريخ) .

٤٩. شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ــ الناشر : دار الكتب العلمية (دون تاريخ)

٥٠. شرح المفصل لابن يعيش ــ الناشر : دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان ــ الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ ــ ٢٠٠١م) .

٥١. صحيح ابن حبان ــ تحقيق : شعيب الأرنؤوط ــ الناشر : مؤسسة الرسالة ــ الطبعة الثانية (١٤١٤ه – ١٩٩٣م) .

٥٢. صحيح الإمام مسلم ــ تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ــ الناشر : دار إحياء التراث العربي ــ بيروت (دون تاريخ) .

٥٣. الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للسيد محمود شكري الآلوسي ــ الناشر : المكتبة العربية ببغداد ، والمطبعة السلفية بمصر ــ القاهرة (١٣٤١ه) .

٥٤. ضياء السالك إلى أوضح المسالك لمحمد عبد العزيز النجار ــ الناشر : مؤسسة الرسالة ــ بيروت ــ الطبعة الأولى (١٤٢٢ه –

١٩٢١) .

٥٥. الكتاب لسيبويه ــ تحقيق : الشيخ / عبد السلام محمد هارون ــ طبع مكتبة الخانجي ــ القاهرة ــ الطبعة الرابعة (١٤٢٥هـ ــ ٢٠٠٤م) .

دار ابن حزم ــ بيروت ــ الطبعة الأولى (١٤٢٤ه ــ ٢٠٠٣م)

٥٦. الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار لابن أبي شيبة ــ تحقيق : كمال يوسف الحوت ــ الطبعة الأولى (١٤٠٩م) .

٥٧. كتاب النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري ــ تحقيق : محمد عبد القادر أحمد ــ الناشر : دار الشروق ــ الطبعة الأولى (١٤٠١ه-١٩٨١م) .

٥٨. اللباب فى علوم الكتاب لابن عادل ــ تحقيق : الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ / علي محمد معوض ــ الناشر : دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان ــ الطبعة الأولى (١٤١٩هـ ــ ١٩٩٨م) .

٥٩. لسان العرب لجمال الدين بن منظور ــ الناشر : دار صادر ــ بيروت ــ الطبعة الأولى (دون تاريخ) .

٦٠. اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ ــ تحقيق : إبراهيم بن سالم الصاعدي ــ الناشر : عمادة البحث العلمي في الجامعة الإسلامية ــ المدينة المنورة ــ الطبعة الأولى (١٤٢٤ه ــ ٢٠٠٤م) .

٦١. اللمع في العربية لابن جني ــ تحقيق : فائز فارس ــ الناشر : دار الكتب الثقافية ــ الكويت (دون تاريخ) .

٦٢. مجمع الأمثال للميداني ــ تحقيق : الشيخ / محمد محيي الدين عبد

الحميد ــ الناشر : دار المعرفة ــ بيروت (دون تاريخ) .

٦٣. المسائل البصريات لأبي علي الفارسي ــ تحقيق : الدكتور / محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ــ الناشر : مطبعة المدني الطبعة الأولى (١٤٠٥ه – ١٩٨٥)

٦٤. مسند الإمام أحمد ــ تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، وعادل مرشد وآخرين ــ الناشر : مؤسسة الرسالة ــ الطبعة الأولى (١٤٢٢ه – ٢٠٠١م)

٦٥. مسند البزّار ــ تحقيق : محفوظ الرحمن زين الله وآخرين وآخرين ــ الناشر ــ الطبعة الأولى (١٩٨٨م) .

٦٦. مسند أبي يعلي الموصلي ــ تحقيق : حسين سليم أحمد ــ الناشر: دار المأمون للتراث ــ دمشق ــ الطبعة الأولى (١٤٠٤ه – ١٩٨٤م).

٦٧. معاني القرآن للفراء ــ تحقيق / أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي ــ الناشر : الدار المصرية للتأليف والترجمة ــ الطبعة الأولى (دون تاريخ) .

٦٨. معاني النحو للسامرائي ــ الناشر : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ــ الطبعة الأولى (١٤٢٠ه – ٢٠٠٠م) .

٦٩. المعجم الأوسط للطبراني ــ تحقيق : طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني ــ الناشر : دار الحرمين ــ القاهرة (دون تاريخ) .

٧٠. معجم أبي يعلي الموصلي ــ تحقيق : إرشاد الحق الأثــري ــ الناشر : إدارة العلوم الأثرية ــ فيصل أبــاد ــ الطبعــة الأولــى (١٤٠٧م) .
٧١. مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري ــ تحقيق : الشيخ /محمد محيى الدين عبد الحميد ــ طبع المكتبة العصرية ــ بيروت (١٤١١هـ ــ ١٩٩١م).
٧٢. المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ، تحقيق / علي أبو ملحم ، مكتبة الهلال ، بيروت ، الطبعة الأولى (١٩٩٣ م) .
٧٣. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) للشاطبي ــ تحقيق : الدكتور/ عبد الرحمن بن ســليمان العثيمــين وآخرين ــ الناشر : معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ــ مكة المكرمة ــ الطبعة الأولى (١٤٢٨هـــ ــ ٢٠٠٧م).
٧٤. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لبدر الدين العيني ــ تحقيق : الدكتور/ علي فاخر ، والدكتور/ أحمد محمــد توفيــق السوداني ، والدكتور/ عبد العزيز محمد فاخر ــ الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ــ القاهرة ــ جمهورية مصــر العربية ــ الطبعة الأولى (١٤٣١هـ) .
٧٥. المقتضب للمبرد ــ تحقيق : الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة ــ الناشر : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بــوزارة الأوقــاف ــ جمهورية مصر العربية ــ الطبعة الثانية (١٣٩٩هـ ــ ١٩٧٩م).
٧٦. المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ـــ

الناشر : دار إحياء التراث القديم ــ الطبعة الأولى (١٣٧٣ه – ١٩٥٤م) .

٧٧. النحو الوافي للدكتور / عباس حسن ــ الناشر : دار المعارف ــ مصر ــ الطبعة الحادية عشرة (دون تاريخ) .

٧٨. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ــ تحقيق: عبد الحميد هنداوي ــ الناشر : المكتبة التوفيقية ــ مصر (دون تاريخ) .